الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٤١
الجمعة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٤٩ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أحيط الممثلين علما بأنه يقترح، بعد إجراء المشاورات حول هذا البند، ومع مراعاة مقرر الجمعية العامة ٤٠٦/٥٠ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أن تقرر الجمعية العامة تأجيل النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مع أن وفد بلدي لا يرغب في التعقيب على الطريقة التي يدير بها الرئيس بالنيابة عن أعمالنا، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء البند المعروض علينا الذي يجري إرجاؤه باستمرار، دون تقديم أسباب واضحة للجمعية العامة عن هذا الإرجاء.

وإذا اتسع لي صدر الرئاسة أقترح، باسم وفد بلدي، أن تقدم لنا الأسباب حتى نعرف، بوصفنا وفودا تمثل الدول الأعضاء، ما الذي نبلغه لحكوماتنا. ففي تقريرنا الأخير ذكرنا نفس الشيء، وهو أن المسألة قد أرجئت. إلا أن هذا الإرجاء دون توضيح الأسباب يحبط مشاركتنا، وخصوصا أن المكتب هو الذي أدرج هذا البند في جدول الأعمال لكي تنظر الجمعية العامة فيه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أحاطت الجمعية العامة علما بالبيان الذي أدلى به ممثل سوازيلند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية، آخذة في الحسبان المقرر ٤٠٦/٥٠، ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وفي إدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٤٩ من جدول الأعمال.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تقرير الأمين العام (A/51/402)

مشروع القرار (A/51/L.6)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر الذي سيعرض مشروع القرار A/51/L.6.

السيد العربي (مصر): يسعدني أن أكون أول المتحدثين في جلسة اليوم تحت البند ٢٩ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي"، وأن أتقدم للجمعية العامة بمشروع القرار المعني بالبند، نيابة عن الدول المقدمة للمشروع كما هو وارد بالوثيقة A/51/L.6، والذي يزداد عدد المشاركين في تقديمه طول الوقت.

تحتفل الجمعية العامة اليوم بمناسبة هامة في تاريخ تعاونها الدائم مع كافة المنظمات ذات الصلة بالعمل الدولي، ألا وهي توقيع اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي الذي تم في ٢٤ تموز/يوليه هذا العام، تلك الخطوة الهامة التي كلفت الجمعية العامة بها الأمين العام في قرارها ١٥/٥٠ الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، والهادفة إلى تعزيز التعاون الدولي في حل المشكلات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وعندما نحتفل اليوم بتوقيع الاتفاق فإنه لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس بطرس غالى، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد بيير كورنيون، على المجهودات المشتركة التي بذلاها شخصيا، وكذلك على المجهودات التي قام بها المعاونون والتي أسفرت عن البدء في التنفيذ الفعلي لأحكام اتفاق التعاون بين المنظمتين.

إن توقيع هذا الاتفاق يشكل حجر زاوية في سبيل إرساء دعائم التعاون المثمر والبناء بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ويوفر الإطار الإجرائي لهذا التعاون الذي يجب العمل على تعزيزه بتوسيع نطاق الإطار الموضوعي للتعاون بينهما. وقد سعدنا للغاية بأن الاتفاق لم يتضمن أحكاما جامدة تحكم إطارا مغلقا للتعاون، وإنما تضمن أحكاما تكفل تطوير التعاون والتشاور بين المنظمتين بشكل وثيق عندما يقتضي الأمر، وفاء منهما لولايتيهما وتحقيقا لأغراضهما المشتركة.

ومما لا شك فيه أن مشاركة الأمم المتحدة في الاجتماعات المختلفة التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي، والتي استهلت بإيفاد الأمين العام للأمم المتحدة

لممثلين لحضور المؤتمر البرلماني الخامس والتسعين في اسطنبول، والمؤتمر البرلماني السادس والتسعين في بيجين، بالإضافة إلى الاجتماع الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي لمتابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والذي شارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي بعد توقيع الاتفاق، وكذلك اللقاءات التي تمت بين أعضاء الاتحاد وأمينه العام مع الأمين العام للأمم المتحدة والمسؤولين في الأمانة العامة في الأيام القليلة السابقة، كل ذلك يشكل بداية طيبة لآفاق أوسع وأرحب من التعاون، من شأنها أن تعزز من إمكانيات تحقيق الأهداف والمقاصد المشتركة في كافة المجالات.

وإننا نتطلع، كما ورد في الاتفاق، إلى توسيع وتعميق مجالات التعاون الموضوعي فيما بين المنظمتين، بهدف تعزيز قدرات الأمم المتحدة في القيام بمسؤولياتها بموجب الميثاق من خلال الدعم الذي يمثله الاتحاد البرلماني الدولي الذي يؤدي، بحكم طابعه ومسؤولياته الخاصة، دورا هاما في النهوض بالسلام والتعاون الدولي تعزيزا لمقاصد الميثاق ومبادئه.

ويسعدني أن أختم بيان وفد مصر بالتقدم بخالص التهنئة للرئيس الحالي للاتحاد البرلماني الدولي، الدكتور أحمد فتحي سرور، الذي كان وراء إبرام اتفاق التعاون، على بدء تنفيذ واحدة من مبادراته القيمة لتعزيز سبل التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات الدولية الأخرى التي تتفق معه في الرسالة والأهداف، وعلى رأسها الأمم المتحدة.

ونيابة عن مقدمي مشروع القرار الوارد بالوثيقة A/51/L.6، وعن الدول الأخرى التي انضمت وتنضم الآن إلى مقدمي المشروع بعد صدوره، أود أن أقدم للجمعية العامة، بإيجاز شديد، الأحكام الرئيسية لهذا المشروع.

فالمشروع في الديباجة يأخذ علما بقرار الجمعية العامة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ذلك القرار الذي طلب من الأمين العام إبرام اتفاق للتعاون، وكذلك يأخذ علما بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدورة الحادية والخمسين حول الموضوع، ويؤكد على رغبة الجمعية العامة في تقوية أواصر التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي وفي تقوية ودعم إطار العمل الذي أنشأته الاتفاقية في المستقبل.

أما في فقرات المنطوق فترحب الجمعية العامة بإبرام اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وتعتبر الجمعية العامة هذا الاتفاق خطوة هامة لتعاون أقوى متزايد بين المنظمتين، وتقرر الجمعية العامة إدراج البند على جدول أعمالها للدورة الثانية والخمسين، كما تطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا للدورة الثانية والخمسين حول الجوانب المختلفة للتعاون التي سوف تتم خلال هذا العام في إطار تنفيذ اتفاق التعاون بين المنظمتين.

وفي ضوء الطبيعة الإجرائية والاحتفالية لهذا المشروع، وعدم وجود أي آثار مالية برنامجية، ونيابة عن جميع الدول التي شاركت في تقديم المشروع أتقدم إلى الجمعية العامة باقتراح أن يعتمد هذا المشروع بتوافق الآراء.

السيد يوسف (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها هنا خلال هذه الدورة، أود أن أعرب عن تهانئي الخالصة للسيد غزالي اسماعيل بمناسبة انتخابه رئيسا وأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ارتياح وفد بلدي للأسلوب الذي أدار به الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة حتى الآن. ولا يساورني شك في أنه سيبلي بلاء حسنا بأسلوبه الشخصي المثالي، عند اضطلاعه بالمسؤوليات المنوطة به. وكملاحظة تتسم بطابع شخصي أكبر، يسرني غاية السرور أن أرى صديقا لسنغافورة يترأس الجمعية. وأود أن أؤكد له دعم وفد سنغافورة التام وأن بوسعه أن يدعونا إلى تقديم أية مساعدة قد يطلبها في ممارسته لشؤون الدورة الحادية والخمسين للجمعية وطوال مدة رئاسته.

وفي العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ القرار ١٥/٥٠ بتوافق الآراء "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". وقد عرض مشروع القرار السيد نبيل العربي ممثل جمهورية مصر العربية وشاركت في تقديمه ٦٢ دولة عضوا. واليوم، علمنا أن عدد المشاركين في تقديم مشروع قرار هذا العام قد ازداد.

وباتخاذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لذلك القرار اعترفت بأن البرلمانيين الوطنيين، عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي، يشاطرون الأمم المتحدة أهدافا مشتركة،

وأن الاتحاد يمكنه أن يقوم بدور حاسم في تعزيز عمل المنظمة وأهدافها.

ويرى وفد بلدي أن الوقت قد حان لأن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي، بعضويته التي تتكون مما لا يقل عن ١٣٣ برلمانا وطنيا، إلى تحقيق مشاركة أوثق مع الأمم المتحدة. وإن الروابط بين المنظمتين، وبخاصة في مجالات السلم، وحقوق الإنسان والديمقراطية، ترجع إلى تاريخ إنشاء الأمم المتحدة نفسها. والتعاون الأوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، على أساس الأهداف المشتركة بينهما، لا يمكنه سوى تسهيل عمل البرلمانيين وتمكين عمل الأمم المتحدة.

ومفتاح التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي هو التكامل. فالأمم المتحدة ليست حكومة عالمية. وإنما مهامها تحددها على أية حال الدول الأعضاء فيها ومواردها توفرها تلك الدول. وقد وضعت الأمم المتحدة بنجاح القانون الدولي كما أرست معايير وبرامج دولية في كل مجال من مجالات السعي الإنساني تقريبا.

ومع ذلك، لا تزال السلطة السيادية في يد الدول القومية ذات السيادة. وأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يقررون لدولهم ما إذا كانت تتحمل تعهدات دولية ملزمة وكيفية تنفيذها على المستوى الوطني للقرارات التي اتخذتها الدول على مستوى دولي.

ومهمة ممارسة السلطة السيادية ينبغي - وبحق - ألا يمارسها إلا البرلمانيون، أي الرجال والنساء الذين انتخبهم شعب كل دولة، الرجال والنساء الذين هم على اتصال مباشر بالسكان، الذين هم على صلة بتطلعاتهم المتشاطرة والذين يفهمون مصالحهم المشتركة.

وهذا يرجع إلى الغرض الأصلي للأمم المتحدة، لأن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بكلمات الديباجة التي تقول:

"نحن شعوب الأمم المتحدة ..."

لذلك، فإن المشاركة والتعاون المتزايدين مع الاتحاد البرلماني الدولي من شأنهما أن يجعلا الأمم المتحدة أكثر تمثيلا، لأن البرلمانات تمثل إرادة شعب كل دولة.

ويرى وفد بلدي أنه عن طريق إقامة علاقة تعاونية مفيدة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي فقط يمكن التعبير عن إرادة الشعب على المستوى الدولي على نحو أفضل عن طريق الأمم المتحدة، كما أنه في الاتجاه العكسي يمكن نشر صوت العملية الحكومية الدولية على المستوى الشعبي، عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي. والحقيقة أن هذه الحالة تحقق الفائدة للمستويين على حد سواء.

وعند إعداد الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين، لا بد من حل مسألة هامة هي مشكلة الأمم المتحدة المالية. لقد قيل مرارا وتكرارا أن السبب الرئيسي لتلك المشكلة هو عدم دفع بعض الدول الأعضاء للمستحق عليها بكامله وفي وقته.

وقد طرح سبب لعدم قدرة دول أعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة وهو أن الهيئات السياسية الداخلية لا تدعم نصيبها الحالي في ميزانية الأمم المتحدة.

ولذلك، من مصلحة الأمم المتحدة أن تشرك البرلمانيين في ذلك. ومشاركة البرلمانيين النشطة ضرورية لطرح المسائل ذات الشأن على الجمهور وتفسيرها، وهذا من شأنه أن يفيد في كسب التأييد الشعبي للعمل الدولي. ومن شأن ذلك أن يتناول مشكلة تبرير توفير الموارد الضرورية للتعاون الدولي.

ولذلك، لاحظ وفد بلدي بسرور أن تقرير الأمين العام المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥/٥٠ يبلغنا بأن اتفاقا للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي قد وقع يوم ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦. ووفد بلدي يرحب بإبرام ذلك الاتفاق، الذي يشكل إطار التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وقد تم فعلا تبين فعالية اتفاق التعاون من قائمة أعدت بخطوات وأعمال ملموسة ينبغي أن يقوم بها أعضاء الاتحاد كمتابعة لتنفيذ المقررات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥.

إننا نوشك أن نبدأ قرنا جديدا، قرنا لن تكون فيه إقامة عالم بغير حدود مجرد شعار. وبوصفي ممثلا لبرلماني في الجمعية، يسرني سرورا شخصيا أن أكون هنا

اليوم لأشهد إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

إن إضفاء الطابع الرسمي على هذه العلاقة يبين أن الاتحاد البرلماني الدولي يعيد مرة أخرى تأكيد اعتقاده بأن الأمم المتحدة وأجهزتها مسؤولة عن خلق عالم أفضل في الغد وقادرة على ذلك. إن تلك إعادة تأكيد للاعتقاد بأن التعاون المتعدد الأطراف ضروري وبأنه من مصلحة جميع الدول أن تحسم التحديات التي تهدد البشرية جمعاء.

وأنا ممتن إذ أتيحت لي هذه الفرصة للإعراب عن رأي جمهورية سنغافورة في أن إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة القديمة - ولكنها المؤكدة والحقيقية - بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة يجلب معه الآمال لجميع شعوب العالم في مستقبل تنعم فيه البشرية كلها بالسلم والعدالة والمساواة والكرامة.

السيد بيلوفو (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال "التعاون بين الأمم المتحدة والتعاون البرلماني الدولي".

اسمحوا لي أولا أن أعرب عن الاهتمام الكبير الذي يوليه بلدي لهذه المسألة. فقد أيدت أوروغواي منذ البداية إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة وجدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. ونعتقد أن مؤسستين لهما مثل هذه الأهمية في عالم اليوم لا يمكن أن تعمل كل منهما بمفردها أو بمعزل عن الأنشطة التي تقوم بها كل منهما من أجل السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية الشعوب. وعلى العكس من ذلك يجب أن تضم المؤسستان جهودهما حتى تحقق هذه الأغراض والأهداف بأكبر قدر من السرعة والفعالية.

ويدرك وفدي الإسهام الذي قدمه الأمين العام في تقريره (A/51/402) ويرحب بنتائج اتفاق التعاون الموقع بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦؛ ويعزز الاتفاق العلاقات بين المنظمتين وييسر تيسيرا كبيرا أنشطتهما التي يكمل بعضها بعضا ويتيح لهما فرصة التعاون الأوثق في الاضطلاع بجهود مشتركة لصالح البشرية في مجالات محددة من أنشطتهما ونحن على اقتناع بأن الصلة التي أقيمت بموجب هذا الاتفاق ستجعل من الممكن إقامة التعاون الموضوعي بين المنظمة العالمية للحكومات والمنظمة العالمية للبرلمانات والتعبير بهذه الطريقة تعبيرا أفضل عن إرادة الشعوب على الصعيد الدولي.

ونتيجة لهذا الاتفاق، وأيضا عن طريق الإرادة السياسية التي أبدتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، يود وفدي أن يركز الانتباه على الاجتماع الذي عقد لمتابعة أنشطة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بهدف توسيع التعاون فيما بين البرلمانات والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية بغية التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

إن عقد هذا الاجتماع في ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر بالإضافة الى اجتماعات أخرى قد تعقد لتحقيق نفس الأهداف سيسهم على نحو أفضل في تنفيذ مبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الأخرى للقانون الدولي والسياسة.

وتحقيق التقارب بين البرلمانات الوطنية سبيل للوصول الى المواطن العادي بغية تحقيق تبادل الآراء والإسهامات، الأمر الذي يكون صعبا بدون ذلك. وقبل عام قال السيد أنريك أغلسياس وزير خارجية أوروغواي السابق والرئيس الحالي لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية إن

> "البرلمان في هذا الصدد أساسي لأنه يعبر عن أصوات الأطراف؛ ومعها يسمع صوت الرأي العام ووسائط الإعلام والدوائر المهنية والفنية. وبهذه الطريقة يمكن للمرء أن يضع سياسة خارجية على قدر كبير من التوحيد."

وبهذا الاقتناع يتبع بلدي سياسة خارجية متسقة، تتشاطر جميع الجهات الفاعلة في الحلبة السياسية الوطنية المبادئ والمواضيع التي تحكم سلوك بلدنا في الخارج. ويحدث هذا أيضا في رأي بلدي في محفل مثل الاتحاد البرلماني الدولي الذي يعبر عن مواقف الأغلبية العظمى من القوى السياسية في العالم ويتداول بشأن هذه المواقف.

وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ما فتئت الوفود البرلمانية في بلدي تتابع باهتمام شديد معالجة البنود التي تناولها برلمان أمريكا اللاتينية الذي يتولى

رئاسته حاليا عضو في الهيئة التشريعية في أوروغواي. وكانت هذه المسألة أيضا موضع دراسة في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي للقارة الأمريكية الذي أنشأ بموجب بروتوكول أورو بريتو لجنة برلمانية مشتركة بوصفها إحدى هيئاته. وتمثل هذه الهيئة برلمانات الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي للقارة الأمريكية.

وحيثما شارك الاتحاد البرلماني الدولي أو الأمم المتحدة أبدت أوروغواي التزاما كاملا بالديمقراطية بوصفها طريقا لتوجيه مستقبل شعوبنا. وفي الوقت الذي نؤكد فيه تأكيدا حازما أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبلغ طرقا مبتكرة صوب زيادة الديمقراطية في المنظومة يسر أوروغواي التي تؤمن إيمانا راسخا بالديمقراطية أن يكون في إمكان البرلمانات نقل خبراتها والإسهام بصوتها في هذا اللحن الجميل، لحن السلم والرخاء الذي نصبو إليه جميعا.

السيد مينوفيس تريكيل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ورثت إمارة أندورا تقليدا برلمانيا يرجع الى أكثر من خمسة قرون. والواقع أن إنشاء مجلس الأرض، الذي جاء بعده برلماننا الحالي، المجلس العام، يرجع الى سنة ١٤١٩. ووفقا لهذا التقليد وبمقتضى دستور ١٩٩٣ يدير بلدي نظامه السياسي عن طريق برلمان يماثل برلمانات عدد من الديمقراطيات الأخرى. ولذلك كان من الطبيعي ومن الضروري أن تعرب أندورا اليوم عن تأييدها القوي لاتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي الذي وقع في ٢٤ تموز/يوليه الماضي. وباعتبارنا أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار الذي قدمته مصر مشكورة، فإن بلدي يأمل أن يؤدي هذا الاتفاق الى وضع مشاريع محددة، وأن نتمكن في العام المقبل، عند النظر مرة أخرى في هذا البند من جدول الأعمال، من الإشادة بالتقدم الذي يحرز في هذا المجال.

وقبل أقل من عام أكد مجددا المجلس البرلماني الدولي للاتحاد الذي اجتمع في دورة استثنائية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الإعلان الصادر عنه والمتعلق بالمستقبل البرلماني للمجتمع الدولي عشية القرن الحادي والعشرين، على الرؤية السامية والأهداف المشتركة التي ألهمت واضعي ميثاق الأمم المتحدة. إن ميثاق الأمم المتحدة وثيقة شاملة تهدف الى لم شمل الجنس البشري من أجل تحقيق أهداف السلام واحترام كرامة الإنسان، وممارسة الديمقراطية والتنمية.

وفي هذا الصدد، فإن المساعدة التي يقدمها البرلمانيون عظيمة القيمة. ولنفكر على سبيل المثال في الخبرة التي يمكن المشاركة فيها في مجال النهوض بالانتخابات الدورية الحرة والتحقق من نزاهتها. وبتوحيد جهود الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، سنتشاطر قاعدة معلومات وخبرة تساعدنا في التصرف على نحو أفضل على المشاكل في بعض الدول أثناء عملية التحول الى الديمقراطية. ولنتذكر أيضا الملاحظات العديدة التي طرحت مؤخرا في الاجتماع الذي عقده مؤخرا الاتحاد البرلماني الدولي في بيجين فيما يتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن.

ولدى إمارة أندورا اهتمام خاص بهذا الموضوع نظرا الى قيامها بوضع أحد التزامات كوبنهاغن عن الحوار بين الأجيال. والواقع أن الذين انتخبوا مباشرة من الناس سيكونون قادرين على إلهامنا بتنفيذ برامج محددة لمكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي، نظرا لما لهم من صلات لا تنقطع بمن يمثلونهم من المواطنين.

والواقع أن المواقف التي اتخذها مؤخرا الاتحاد البرلماني الدولي - فيما يتعلق بمسألة الألغام البرية، ودور المرأة في العالم، أو غير ذلك من المسائل - تتصل مباشرة بالمشاكل التي تكرس الأمم المتحدة نفسها خاصة لمعالجتها. ولذلك يتعين علينا أن نتعاون ونتشاطر وأن يساعد بعضنا بعضا.

ومما يثبط همتنا أحيانا أن نرى أن أنشطة الأمم المتحدة لا تحظى بالاعتراف الواجب، ولا تلقى ما تستحقه من التقدير ويحط من قدرها. وقد استرعى مارك فورنيه رئيس حكومة أندورا الانتباه الى ذلك الأمر قبل أسابيع قليلة أثناء المناقشة العامة.

وفضلا عن ذلك، فقد لاحظ جوزيف دولاريس رئيس برلماننا في العام الماضي في هذه القاعة، أثناء خطابه أمام النواب الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، أن عالمنا الفاسد غالبا ما يركز على "البقع السوداء". والعمل على تحسين مستوى الاتصال من شأنه أن يساعد على تعزيز وجهة النظر التي تتخذها الأمم المتحدة. وغني عن القول إن التعاون وتبادل المعلومات مع برلمانات العالم عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي وسيلة لتوفير فهم أفضل للمنظمة. ولذلك يتعين علينا أن ننفذ اتفاق ٢٤ تموز/يوليه بحذافيره.

وعلى الرغم من أن أندورا بلد عريق جدا، فإنها عضو جديد في الأمم المتحدة وفي الاتحاد البرلماني الدولي، وبدافع من حماس الأعضاء الجدد، نشجع التعاون بين المنظمتين. وقد فعلنا ذلك في العام الماضي، من خلال قرار اتخذ بالإجماع في برلماننا، وبمشاركة نشطة من جانب حكومتنا في أعقاب مؤتمر مدريد. وأستطيع أن أؤكد للجمعية أننا سنمضي ببذل هذه الجهود.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد اجتاز الاتحاد البرلماني الدولي، وهو منظمة برلمانية دولية تمثل برلمانات الدول ذات السيادة، مسيرة عمرها ١٠٠ عام. فهو يضم الآن ١٣٥ عضوا ويتمتع بنفوذ خاص في العالم. وتوفر اجتماعاته التي تعقد مرتين سنويا محفلا خاصا لتبادل الآراء وتعزيز الصداقة، ولذلك فهي تحظى بالقبول الواسع النطاق والترحيب من جانب البرلمانيين في جميع أنحاء العالم.

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، عقد الاتحاد دورته السادسة والتسعين في بيجين، بدعوة من الوفد البرلماني الصيني، وهي أول دورة له تعقد في الصين. وقد علق مؤتمر الشعب الوطني للصين والحكومة الصينية أهمية كبيرة على الاجتماع وأجريا له استعدادات وترتيبات تمت بعناية. وقد أسهمت هذه الاستعدادات والترتيبات في النجاح التام الذي حققه الاجتماع كما حظيت بالتقدير الواسع النطاق من جانب المشاركين فيه وغيرهم من المهتمين بالموضوع. وهو إسهام هام آخر يقدمه مؤتمر الشعب الوطني في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي منذ انضمامه إليه في عام ١٩٨٤.

وأثناء اجتماع بيجين أجرى البرلمانيون مناقشات ومشاورات مستفيضة حول المسائل المتعلقة بالحالة السياسية الدولية والتنمية الاقتصادية في العالم والتقدم الاجتماعي للجنس البشري. وقد تبادلو الآراء واتخذوا قرارات هامة على أساس الاحترام المتبادل والسعي الى إيجاد أرضية مشتركة وتنحية الخلافات جانبا في ذات الوقت. وقد أجمع معظم الممثلين على أن الجنس البشري يواجه تحديا مشتركا في أعقاب التغيرات الجذرية التي جرت في الحالة العالمية. ويظل السلام والتنمية القضيتين الرئيسيتين في عالم اليوم. والبلدان صغيرها وكبيرها، قويها وضعيفها وغنيها وفقيرها كلها أعضاء متساوون في المجتمع الدولي ولها الحق في المشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة. وينبغي أن يضمن احترام حقوق الإنسان قبل كل شيء الحق في الحصول على موارد الرزق والتنمية. وقد أدان كثير من الممثلين في بياناتهم الهيمنة وسياسات القوة، كما انتقدوا ممارسة الهيمنة عن طريق فرض جزاءات على بلدان أخرى عن عمد.

وبفضل المشاركة القوية والجهود التي بذلها جميع الممثلين أسفر الاجتماع في أسبوع واحد عن نتائج مثمرة وحقق نجاحا تاما. وقد قام بدور إيجابي في تعزيز التفاهم والتعاون البرلماني الدولي، وتعزيز الصداقة فيما بين شعوب جميع البلدان والنهوض بالسلام والتنمية العالميين. ومما هو جدير بالذكر خاصة أن الدورة قد ساعدت أيضا على تعزيز الفهم للصين لدى البرلمانيين من بلدان أخرى، الذين لمسوا بأنفسهم التغيرات الهائلة التي حدثت في الصين منذ الإصلاح والانفتاح، كما لمسوا التقدم العظيم الذي حققه الشعب الصيني في غضون فترة زمنية قصيرة لا تتعدى عشر سنوات.

والاتحاد البرلماني الدولي ملتزم أيضا بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة مع اضطلاعه في نفس الوقت بدور إيجابي في صيانة السلام العالمي وفي تقوية أواصر التعاون البرلماني الدولي. وينص دستور الاتحاد البرلماني الدولي بوضوح على أن الاتحاد يشاطر الأمم المتحدة وأهدافها، ويؤيد جهودها ويتعاون معها تعاونا وثيقا.

ويسرنا أن نلاحظ أن سعادة السيد بطرس بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة قد وقع مع السيد أحمد فتحي سرور رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والسيد بيير كورنيلون أمين عام الاتحاد اتفاقا للتعاون هنا في قصر الأمم المتحدة. وهو حدث كبير سيدخل السجلات التاريخية للتطورات الجارية في الاتحاد البرلماني الدولي ونقطة انطلاق في التعاون بين أكثر المنظمات الحكومية الدولية والدولية تمثيلا ونفوذا والمنظمة البرلمانية الدولية الأكثر تمثيلا للدول ذات السيادة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة وحكومات الدول الأعضاء، على أساس الاتفاق ومن خلال جهود المنظمتين، من الإصغاء الى أصوات عدد أكبر من البرلمانيين وبالتالي التعبير عن رغبات جميع الشعوب على نحو أكثر شمولا. كذلك نأمل في أن يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من ممارسة نفوذه ودوره على نحو أفضل، لكي يترجم مزيدا من المطالب والرغبات الى ممارسة حقيقية. والصين بوصفها أكبر بلدان العالم النامية عددا، وعضوا دائما في مجلس الأمن ومشاركا فعالا في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، على استعداد لأن تسهم بنصيبها في تحقيق هذا الهدف.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر جمهورية كوريا أن تشترك في تقديم مشروع القرار بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". ووفد بلدي مقتنع بأن مشروع القرار هذا سيزيد من تعزيز العلاقات التعاونية بين المنظمتين وذلك بإنشاء إطار فعال للتعاون المتبادل بينهما. ونحن نتطلع الى اعتماده بتوافق الآراء في الجمعية العامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري للوفد المصري على الدور الرائد الذي اضطلع به في صياغة هذا القرار الهام.

وما فتئت البرلمانات الوطنية، المقامة كدعامات للديمقراطية، توسع باستمرار دورها في الشؤون الخارجية. ففي الماضي كانت مسؤولياتها الأساسية في ذلك الميدان تتمثل في التصديق على الاتفاقيات الدولية وإقرار ميزانية الدبلوماسية الوطنية. غير أن التعقد المتزايد للعلاقات العالمية جعل مشاركتها في مجال صنع السياسة الدولية أكثر أهمية.

وأصبح الاتحاد البرلماني الدولي مركز تنسيق للبرلمانات الوطنية من أجل تعزيز وتنسيق الجهود الرامية الى تحقيق أهداف الأمم المتحدة. ويمثل عدد الأعضاء الحاليين - في الأمم المتحدة ١٨٥ عضوا وفي الاتحاد البرلماني الدولي ١٣٥ عضوا - مصدرا هائلا للقيادة والإمكانيات من أجل النهوض بالسلم والأمن الدوليين والديمقراطية.

وما فتئ الاتحاد البرلماني الوطني يقوم، منذ إنشائه في عام ١٨٨٩، أي قبل إنشاء الأمم المتحدة بوقت طويل، بدعم مبادئ الديمقراطية التمثيلية وكان من أشد المتحمسين للنهوض بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. واليوم من الحتمي في سياق النظام العالمي الجديد وواقع دولي متطور باستمرار أن يزيد الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة من توطيد تحالفهما ليواجها معا تحديات جدول الأعمال العالمي البازغ منذ عهد قريب.

ويوفر الإعلان المتعلق "بالرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين"، الذي اعتمده المجلس البرلماني الدولي خلال دورته الاستثنائية المعقودة في العام الماضي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تحليلا فعالا للمشاكل التي ستواجه الأمم المتحدة في القرن المقبل ويصف التدابير العملية التي يمكن بها للمنظمتين الدوليتين أن تتغلبا على تلك المشاكل.

وفي أحيان كثيرة تشبه الأمم المتحدة ببرلمان العالم. والواقع أن هناك سمات مشتركة تتشاطرها الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية تشمل الطابع التمثيلي، وطريقة اتخاذ الإجراءات عن طريق المداولات والمشاورات والمفاوضات وسن التشريعات في نهاية المطاف.

ومما لا شك فيه أن إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي سيساعد في تعزيز الأهداف الجديرة بالثناء التي تتمسك بها المنظمتان وتدافعان عنها منذ وقت طويل. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يؤدي التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي الى تشجيع البرلمانات الوطنية على دعم أنشطة الأمم المتحدة والوفاء بمسؤولياتها حيال تلك الأهداف على الصعيد الوطني. ومن الواضح أن برامج الأمم المتحدة ومبادراتها لا يمكن أن تكون فعالة إلا بالتأييد والتعاون المتضافرين من البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء.

ويمثل اتفاق التعاون المبرم بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في تموز/يوليه من هذه السنة معلما في ترجمة الروح التعاونية الى نتائج ملموسة. وكما نوه الأمين العام بدقة في تقريره A/51/402، فإن هذا الاتفاق

> "[سـ] ييسر على نحو عملي ممارستهما الفعالة لأنشطتهما المتمم بعضها بعضا". (A/51/402، الفقرة ٥)

والواقع أن المشاورات المنتظمة والتبادل الفعال لموارد المعلومات سيتيحان الفرصة للبدء في مشاريع وبرامج مشتركة تنهض بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق. وينبغي للاتفاق أيضا أن يعزز مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في أنشطة شتى أجهزة الأمم المتحدة.

ولم يمض وقت طويل بعد التوقيع على الاتفاق حتى بدأت تظهر دلائل ملموسة على التعاون بين المنظمتين. فعلى سبيل المثال، نُظم في أيلول/سبتمبر الأخير اجتماع مشترك عقد في نيويورك وضم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة شؤون تنسيق

السياسة والتنمية المستدامة يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد أثبت هذا الاجتماع أن التشاور والتعاون الوثيقين على أساس ثلاثي فيما بين البرلمانات والحكومات والمنظمات غير الحكومية ضروريان لتحويل الاتفاقات التي تم التوصل اليها على مستوى القمة الى واقع عملي.

وتسليما بالدور المتزايد الأهمية للاتحاد البرلماني الدولي في الشؤون العالمية، وتأكيدا مجددا لالتزام بلدي بأنشطة هذا الاتحاد، فإن جمهورية كوريا ستستضيف المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعين في سول في شهر نيسان/أبريل المقبل. وفي هذا الصدد، بدأت اللجنة المنظمة للمؤتمر تحريك عجلة العمل بمشاركة وطنية تسمو على الحزبية، وهي عاقدة العزم، بما لها من تأييد واسع من الشعب الكوري، على أن تضمن أقصى نجاح ممكن لمؤتمر سول للاتحاد البرلماني الدولي.

غير أن هذا المؤتمر السابع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي لا يمكن أن يعتبر ناجحا نجاحا كاملا إلا إذا تأكدت المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء فيه. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن مؤتمر سول سيكون مفتوحا أمام كل البلدان الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو التوجه السياسي. وأحث كل بلد عضو على الحضور والمساعدة في تعزيز النهوض بأهداف وتطلعات الجنس البشري التي طال السعي الى تحقيقها.

وأختتم بياني بقولي إن وفد بلدي، إذ يقتنع بأن التعاون الفعال والمتواصل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أساسي لتحقيق الأهداف المشتركة سالفة الذكر، يتطلع الى أن يتم سنويا إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح أن تقفل الآن قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

فإذا لم يكن هناك أي اعتراض على ذلك، ستقفل الآن قائمة المتكلمين.

تقرر ذلك.

السيد عبدالله (تونس): من دواعي سروري البالغ أن أتكلم اليوم عن البند المتعلق بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

إن وضع أسس تنظيمية للصلات بين المنظمة الدولية والمنظمة التي تمثل النواب الذين انتخبتهم مختلف شعوب الكوكب، إنما هو في المقام الأول إشادة بمنظمة عظيمة المكانة، أنشئت منذ أكثر من قرن، واستطاعت ليس فقط أن تجتاز الاضطرابات التي زلزلت عصرنا، بل أيضا أن ترسخ ركائزها وتزيد من إشعاعها، بضمها، بين ظَهرانَيها، في الوقت الحاضر، ممثلين عن المنتخبين في جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة تقريبا.

وإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي اعتراف أيضا بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد، من خلال من اختارتهم الشعوب، للنهوض بالمثل العليا التي يتضمنها ميثاق المنظمة، في سبيل تحقيق التقارب بين الأمم، وزيادة التفاهم بين الناس، وتعزيز الديمقراطية على مستوى الدول.

إن هذ التعاون الذي نريد أن نشاهده قائما بين المنظمتين لا يمكن إلا أن يكون نافعا وأن يخدم مصالح أممنا.

إن الاتحاد البرلماني الدولي، بفضل رسالته المرتكزة إلى صفته التمثيلية والديمقراطية، سيضيف حساسية جديدة لنشاطات المنظمة، ويثري مناقشاتها، ويوسع، بفضل ذلك، آفاق التفكير العالمي داخل منظومة الأمم المتحدة.

وأود في هذا الصدد أن أتبنى الموقف الذي أعرب عنه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى، في حفل التوقيع على اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ففيما يتعلق بالإسهام الذي يحق للمجتمع الدولي أن ينتظره من وضع أسس تنظيمية للصلات بين المنظمتين، نوه الأمين العام بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد البرلماني الدولي إلى جانب منظمة الأمم المتحدة، خصوصا في خدمة السلم وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وتونس من جانبها تسعد بالخطوات الأولى الملموسة للتعاون بين المنظمتين، والتي تجسدت من خلال مشاركة منظمة الأمم المتحدة في المؤتمر البرلماني الدولي الخامس والتسعين الذي انعقد باسطنبول، في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد حيا الأمين العام للأمم المتحدة مرة أخرى هذا التعاون بقوله إن البرلمانيين يلعبون دورا أساسيا في خدمة ميثاق الأمم المتحدة، وأنهم يمثلون خير تمثيل عبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة".

وفي إطار التعاون أيضا، أود أن أنوه بالاجتماع الذي اشترك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي والأمانة العامة للأمم المتحدة وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار متابعة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. إن ذلك الاجتماع، الذي عقد بنيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي، أتاح لقاء بين البرلمانيين وممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية، بقصد التطبيق الفعلي لنتائج قمة كوبنهاغن.

وهذا النهج، الذي يمثل بداية في تنفيذ الأفكار التي يرتكز إليها تعزيز كفاءة الأمم المتحدة، أتاح تهيئة مجموعة من التدابير الملموسة التي ينبغي أن تتخذها، من جانب، البرلمانات الوطنية، ومن جانب آخر، الدول الأعضاء. إن هذا الإجراء إجراء مبتكر نأمل أن يتيح تطبيقا أفضل لقرارات وتوصيات القمة العالمية.

وفيما يتعلق بالبرنامج المستقبلي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ترى تونس أنه ينبغي للمنظمتين أن تلتزما معا بالتغلب على التحديات الكثيرة التي تتهدد استقرار شعوبنا والتوازن البيئي للكوكب. فينبغي لذلك أن تتضافر جهود المنظمتين للقضاء على التخلف والأمية والفقر والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية. وينبغي لهما أن تسهما معا في بناء مجتمع دولي أكثر حرية، وأن تستحدثا عصرا من السلم والتضامن على هذا الكوكب، وأن تقوما بإدارة حكيمة للموارد الطبيعية غير المتجددة.

وبذلك تستطيع المنظمتان أن تمهدا السبيل لتجسيد مشروع تحقيق الديمقراطية والسلم والتنمية المستدامة. إن هذا الثالوث هو الأساس الذي ترتكز عليه "خطة للسلام" كما أنه العنصر الأساسي لتحقيق "خطة للتنمية".

وفي ضوء ذلك ينبغي للبرلمانيين أن يتحملوا نصيبهم من المسؤولية في تطبيق تلك المبادئ على الصعيدين الوطني والدولي. وهذا على أي حال هو الشغل الشاغل لجميع المؤسسات الدستورية والهيئات التمثيلية التونسية التي تعززت بفضل النهضة التي شهدتها تونس خلال هذا العقد.

وللبرلمانيين، بلا شك، واجب الإسهام في تحديد عالم الغد الذي ينبغي أن يكون أشد احتراما من عالم اليوم للكائن البشري وحقوقه الأساسية التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وسيرا على هذا النهج تعهد الرئيس زين العابدين بن علي، رسميا بأن يساند الديمقراطية إذ قال:

"إن الديمقراطية خيار استراتيجي. وسوف تتطور الديمقراطية في آن معا وفي انسجام مع حتميات عصرنا التي تسمى: الحرية وحقوق الإنسان والتنمية".

السيد اسكربيتا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني كثيرا ويسعدني أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن جمهورية كولومبيا، لا سيما على ضوء ما يعلقه بلدي من الأهمية على البند المطروح علينا اليوم.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن التقدير للجهد الذي بذله وفد مصر الذي اضطلع بدور جوهري في تحقيق ذلك الاتفاق.

وفي الدورة الأخيرة للجمعية العامة تشرفت كولومبيا بأنها كانت، على أساس اقتناعها بضرورة وأهمية عقد اتفاق تعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، أحد البلدان صاحبة مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية بتوافق الآراء في جلسة عامة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ولقد رأت الجمعية العامة بحكمتها أن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي تكمل وتدعم إلى حد بعيد عمل الأمم المتحدة. ولهذا السبب طُلب من الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإبرام اتفاق بشأن التعاون بين المنظمتين.

وأبلغت الدول الأعضاء ببالغ السرور أنه في ٢٤ تموز/يوليه وقّع الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، ورئيس المجلس البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي اتفاق التعاون الهام بمقتضى الولاية الواردة في القرار ١٥/٥٠.

ولا شك أن تعزيز التعاون بين المنظمتين سيتيح مزيدا من الفعالية في تنفيذ الأنشطة التكميلية المتبادلة، وبالتالي يتيح للمنظمتين تعاونا أوثق في بذل الجهود المشتركة، كل في مجال اختصاصها، مما يفضي في نهاية المطاف إلى زيادة الفائدة التي تعود على مجتمع الأمم.

وقد أضفى الاتفاق الطابع الرسمي على الرباط الوثيق والدائم بين المؤسستين في مختلف الميادين، وعزز الجهود المبذولة في المنظمتين لأسباب نبيلة. وهو يمثل بوجه خاص خطوة أخرى في سبيل المواءمة في السعي الدؤوب لإقامة عالم مثالي تسوده التنمية والعدل والسلام، وهي الأهداف التي نصبو إليها جميعا.

ونحن نعتزم تعزيز جميع التدابير الضرورية للتقدم بإنتاجية وفعالية على طريق تبادل الآراء والتعاون التقني وتنسيق التدابير والمشاورات والمشاركة النشطة وتبادل المعلومات والوثائق، بغية ضمان أن يفيد اتفاق التعاون من المساهمات الإيجابية من الدول الأعضاء، وأن تتبع نتائجه النهائية الطريق الصحيح واضعة نصب عينيها مصير السياسة الدولية.

ونحن متأكدون أن الإرادة الجماعية لدولنا هي الفكرة السائدة في تنفيذ الاتفاق، وستزداد قوة حين تصبح جزءا من أسسنا السيادية في الدفاع عن مبادئ ومعايير عملنا السياسي المستمدة من شعوبنا. فكل منا في هذين المحفلين الهامين مكلف بمهمة تمثيل دولنا؛ ونتيجة لهذه الولاية أصبح علينا التزام لا مفر منه بأن نعمل من أجل نجاح مساعينا.

ولسوف تنعكس نتيجة إبرام هذا الاتفاق على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولدي في هذا الصدد اقتناع تام بأنه سيسفر عن عمل نشط يفسر تفسيرا سليما الواقع الدولي ويستكمل الولايات الضرورية لتمكين المنظمتين كليهما من مواجهة تحديات النظام العالمي الجديد.

وقد أظهرت الحالة الحرجة التي يمر بها عالمنا المعاصر أن أسس النظام الجديد ليست مضمونة كما كان يظن خطأ. فالشعوب التي نُكبت بالقلاقل لا تزال تنتظر السلام والرخاء اللذين توقعتهما كنتيجة لانتهاء الحرب الباردة. وعلى الرغم من بعض الاتجاهات الإيجابية المنعزلة تردت الصورة العامة وخاصة في البلدان النامية بدلا من أن تتحسن. والخلل الملحوظ بين الشمال الصناعي والجنوب المطحون بالفقر يتناقض مع التغييرات التي حدثت في العلاقات الدولية.

وأيًّا كانت الظروف لا يمكن أن يبرر سياسيا التقاعس عن اتخاذ التدابير التصحيحية في جميع المجالات أو عدم تحريك الأمم المتحدة بطريقة ملائمة لتقترب من فعالية استحداث نموذج إنمائي بديل بغية ضمان التوافق بين التغييرات الاجتماعية المطلوبة والانفتاح الراهن في اقتصاداتنا.

وبعد انقضاء وقت قصير على توقيع اتفاقات مراكش التي انتهت بها دولة أوروغواي للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة أصبح النظام التجاري الدولي هدف إجراءات كثيرة منفردة وحمائية من جانب بلدان معينة متقدمة النمو. وهذا الاتجاه بدلا من أن يلبي التوقعات المثارة فيما يتعلق بتسهيل الوصول إلى الأسواق أثار، على العكس، شكوكا حول صلاحية وفائدة النظام التجاري الدولي الجديد المتعدد الأطراف كركن أساسي من أركان المنظمة العالمية للتجارة، ووجّه لطمة قوية لمصداقية النظام الجديد.

ولا مناص من أن نضيف إلى هذه الحالة العقبات الكثيرة التي تقف دون الوصول إلى الموارد المالية، في ضوء المقاومة الشديدة لمختلف الصيغ التي تقترحها البلدان النامية فيما يتعلق بتعبئة الموارد الأساسية. وبمضي السنين أصبحت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة أضعف حالا وتزايد وضوح قلة حيلتها إزاء تقديم مقترحات ملموسة لحل مشاكل البلدان النامية. ويزداد وضوح هذا الأمر حين نرى التناقص المستمر في الدعم السياسي والتخفيضات المتواصلة في تمويل المانحين، مما أدى إلى الركود التشغيلي لهذه المؤسسات.

وأخذ التعاون الدولي من أجل التنمية يضعف تدريجيا بسبب المبادرات الكثيرة التي تقابلها بعض البلدان

المانحة بعدم مبالاة بغية إجراء تخفيضات كبيرة في تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد هبط حجم المساعدة الإنمائية هبوطا شديدا في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك يشهد العالم النامي ركودا أليما يؤثر على نسبة كبيرة من سكان العالم سنة بعد أخرى. وهذا وضع جائر خصوصا وإننا نقترب من قرن جديد.

وقد صار عبء الديون الخارجية عبئا ثقيلا على كثير من البلدان النامية وخاصة على مجموعة أقل البلدان نموا التي تغوص تحت وطأة الالتزامات التي قطعتها على نفسها دون أن ترى حلا حقيقيا يساعدها في التغلب على أزمتها. وعلينا الآن أن نعد مبادرات ملموسة لتخفيف هذه المشكلة الخطيرة وللسماح لتلك الدول باجتياز الآثار القاسية التي تواجهها.

وإذا كنا نرغب في تحقيق أحلام آبائنا المؤسسين للأمم المتحدة وبمبادئ الميثاق فعلينا أن ننفذ التدابير اللازمة للعودة إلى تولي قيادة التعاون الدولي كما فهمه مؤسسو المنظمة الذين أدركوا أن التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي هما الأساسان الضروريان للسلام والأمن.

ويجب علينا ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين أن نمكن منظمتنا من أن تنشط في مواجهة تحديات استئصال الفقر حتى تستطيع أن تسد نهائيا تلك الهوة العميقة بين الأغنياء والفقراء. فلا جدوى من العيش معا في ظل ظروف التفاوت الراهنة.

وعلى الأمم المتحدة اليوم التزام بضمان ألا تتحول الآمال والتوقعات التي أوجدها انتهاء الحرب الباردة إلى صور جديدة من الإحباط لدى شعوبنا. فلقد شهدنا بكثير من اليأس سطوة التهديدات النووية في العالم. وأصبح الواجب على بلداننا أن تشن حربا لا هوادة فيها للقضاء على هذا التهديد المروع من على وجه الأرض. فالأخطار التي تهدد البشرية تشتد كثيرا إذا دامت. غير أن القضاء عليها سيبقى تركة دائمة للأجيال المقبلة.

وقد زاد المنتجون الرئيسيون للأسلحة التقليدية من مبيعاتهم إلى البلدان النامية. وتتطلب هذه التطورات أن نعد مبادرات تكفل أن تتخذ البلدان التي تعمل بها الشركات المنتجة للأسلحة التدابير اللازمة لاستئصال شأفة التجارة غير المشروعة بهذه الأسلحة ومكافحة تدفقاتها التجارية.

كذلك يجب الاهتمام بمناقشة والتماس الحلول لهذه المسائل ذات الأولوية، مع تطور تنفيذ اتفاق التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، وسيكون من المهم بصفة خاصة، مع الجسر الذي أقيم بين المنظمتين، أن يتسنى توعية برلمانات البلدان المتقدمة النمو بالشواغل المماثلة لتلك التي أثيرت اليوم، كي تتمكن تلك البرلمانات من الاستجابة لها في نطاق اختصاصها.

إن الأمم المتحدة بحاجة إلى دعم البرلمانات. ومن المرجح أن تصحب أهدافها النبيلة حقيقة واقعة إذا فهمت الهيئات التشريعية العالمية قضيتها وآمنت بها وأيدتها تمام التأييد، وإذا استكملت وطبقت، حسب الاقتضاء، التدابير التي تتطلبها.

وهذه مناسبة جليلة وسعيدة بالنسبة للمنظمة. فقد تم إرساء أسس جديدة وضرورية بين اثنتين من هيئات العالم الرئيسية، إذ يشرفهما أن يكون بين صفوفهما ناطقون رسميون من جميع أرجاء العالم، يسعون باستمرار لتحقيق نفس مثل الوئام والتعايش على المسرح الشاسع البهي الذي يتشكل من جميع القارات، ويرفعون أصواتهم في هذه القاعة من أجل المثل الأعلى ـ السلام.

وينبغي لنا أن نواصل البحث عن طريق جديد يستبدل المواجهة بالسعي إلى التعاون، بوصفه جوهر أعمالنا، استنادا إلى الاحترام المتبادل والدفاع عن المبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، ومتوخيا هدفا حاسما وتاريخيا هو الإسهام بصورة جماعية في تعزيز العالم على أساس مستويات جديدة أفضل من العدالة والإنصاف والتنمية الاجتماعية.

وإذ تبدو المشاكل التي يواجهها مجتمع الأمم أكثر حدة، فإن الحلول تصبح أكثر صعوبة ويرتجف المجتمع الدولي خوفا من التهديد بمواجهات جديدة. ويفرض علينا الواجب أن نعمل جاهدين وبكل السبل الممكنة من أجل تحقيق المصالحة بين البشر والحوار وتوافق الآراء والعمل المتضافر.

ومن الضروري الإبقاء على وحدة لا تتفكك ولا تهتز بوصفها سمة لا تتجزأ من سمات عالمنا وحكوماتنا وبرلماناتنا وشعوبنا. وبهذه الطريقة، فإن المصالح المشتركة ستسود المسرح الدولي، وسيسمع صوتنا في عملية صنع القرار، وسيكون لنا مكان هام في التطور السياسي العالمي.

ولذا، ينبغي لنا أن نؤكد مجددا على نقاط الاتفاق، بغية تعزيز مواقفنا لكي يكون لها الوزن الذي تستحقه في المجتمع الدولي، أي الوزن والقوة المعظمة الممثلة بأصوات ١٨٥ بلدا يشكلون أعضاء هذه المنظمة.

وإنني لعلى اقتناع تام بأن الإرادة المشتركة للدول المجتمعة هنا ستتعزز من خلال التنفيذ التام لهذا الاتفاق تحقيقا للمنفعة المشتركة للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أبلغ الجمعية بأن ممثل السودان طلب الاشتراك في مناقشة هذا البند. وبما أن قائمة المتكلمين قد أقفلت هذا الصباح الساعة ١١/٠٠، هل لي أن أسأل الجمعية إذا كان هناك أي اعتراض على إدراج السودان في قائمة المتكلمين؟

إذا لم أسمع أي اعتراض، فإن الجمعية ستدرج السودان في قائمة المتكلمين.

تقرر ذلك.

السيدة هبة الله (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف عظيم لي مرة أخرى أن أتكلم مؤيدة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وهذا يذكرني بالمناقشات التي جرت أثناء الدورة الماضية عندما بدأت هذه الجمعية الموقرة عملية استحداث إطار للتعاون من خلال التأييد بالإجماع للقرار ١٥/٥٠ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

يبلغنا الأمين العام في تقريره (A/51/402) بأن الهدف المتواضع الذي حدده القرار ١٥/٥٠ قد تم الوفاء به بإبرام اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وهذه الخطوة التمهيدية الهامة فتحت آفاقا جديدة للتعاون. ونحن بحاجة لتجميع مواردنا وخبراتنا لابتكار خطط عمل تكميلية للتصدي لمشاكلنا المشتركة. وبما أنني حظيت بالامتياز الفريد للعمل عن كثب مع المنظمتين ـ كسفيرة للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكعضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ـ فإنني أدرك مدى ضرورة وجود روابط قوية من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ومن بين جميع المؤسسات الدولية، كان الاتحاد البرلماني الدولي من بين الأوائل في الترويج لفكرة إنشاء منظمة عالمية من الأمم، ولربما كان من بين المؤسسات العالمية الفريدة، بمعنى أن أعضاءه يختارن من بين مجموعة واسعة من الهيئات التشريعية التي تمثل ألوانا مختلفة من الرأي العام. وهم لا يشتملون على الحكومة فقط وإنما على المعارضة أيضا، وبالتالي فهم يمثلون تنوع إرادة الشعوب بكل ما في الكلمة من معنى.

وفي حين يجهد الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز السلام والتنمية الدوليين والترويج لفهم أفضل لمختلف المشاكل التي تواجهها الإنسانية، فإنه يعمل بتعاون وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى. وفي مجال أنشطته المتنوعة عمل الاتحاد البرلماني الدولي بتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة. وهناك عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة والأجهزة الفرعية تمثل على المستويات العليا في المؤتمرات التشريعية للاتحاد. وتم أيضا تنظيم عدة مؤتمرات متخصصة بشأن طائفة متنوعة من المسائل، بصورة مشتركة أو بتعاون وثيق مع هيئات الأمم المتحدة بما فيها منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتعقد كل عام اجتماعات تجمع كبار موظفي الأمم المتحدة والبرلمانيين الذين يحضرون جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة كأعضاء في وفود بلدانهم في نيويورك لاستعراض المبادرات والبرامج الرئيسية للأمم المتحدة.

ويقدم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الى مجالسهم وحكوماتهم المعنية القرارات المعتمدة من جانب الاتحاد ويعززون تنفيذها. ومن المتوقع أن ينشر أعضاء الاتحاد الذين يحضرون مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي المناقشات والاستنتاجات الخاصة بتلك المؤتمرات في بلدانهم بعد عودتهم، وأن ينقلوا تلك الآراء الى الجماهير. إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي سيعطي فرصة أكبر للأمم المتحدة من خلال الممثلين المنتخبين لتعريف الشعوب بالمقاصد والإنجازات.

لقد كان الاتحاد البرلماني يبدي اهتماما متزايدا بمختلف المسائل الدولية التي تؤثر على بلدانه الأعضاء وشعوبهم. وتكرس دورتان كاملتان من الجلسات العامة للاتحاد البرلماني الدولي كل سنة لمناقشة المشاكل والحالات الخطيرة التي تواجهها الشعوب عموما. وينظم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا مؤتمرات وندوات على

نطاق العالم أو على نطاق إقليمي تستهدف تجميع البرلمانيين والخبراء سويا لدراسة مشاكل معينة للأمن الدولي، والتنمية، وحقوق الإنسان، والشؤون الاجتماعية، ونزع السلاح وما الى ذلك.

وعقد الاتحاد البرلماني الدولي، الى جانب المؤتمرات العادية التي يعقدها مرتين كل سنة، دورات استثنائية تأييدا للمؤتمرات العالمية التي تتبناها الأمم المتحدة في مختلف جوانب التنمية البشرية الشاملة. وقد قدم الدعم الكامل لبرامج وخطط عمل الأمم المتحدة. وعقدت دورتان استثنائيتان للاتحاد البرلماني الدولي لاستكمال جهود الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، في القاهرة في عام ١٩٩٤، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. واجتمعت البرلمانات الأعضاء مرة أخرى في دورة استثنائية في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لتقديم دعمها الى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. كل هذه المؤتمرات، المعقودة بمبادرة الاتحاد البرلماني الدولي، تعتبر مؤشرا على تكامل اهتمامات الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

ما فتئ الاتحاد البرلماني الدولي، شأنه شأن الأمم المتحدة، يعطي رفاه وشواغل المرأة أهمية خاصة. والهند، من جانبها، ركزت الاهتمام دوما على هذه المسألة الاجتماعية الحيوية. وقد سلط الشعب والحكومة والبرلمان الهندي الأضواء على هذا الجانب على الصعيدين الوطني والدولي معا. وكالتزام وطني بعد تمكين المرأة على المستوى المحلي، من خلال تعديل دستوري بإفراد مقاعد للمرأة في الأجهزة المحلية، ينظر البرلمان الهندي الآن في قانون لتخصيص ٣٣ في المائة من مقاعد الأجهزة التشريعية للولايات ومقاعد البرلمان الوطني.

وعلى الساحة الدولية، ستستضيف نيودلهي مؤتمرا خاصا للاتحاد البرلماني الدولي، كمتابعة لمؤتمر بيجين، من ١٤ الى ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، تحت شعار "صوب مشاركة بين الرجال والنساء في عالم السياسة". وسيجمع هذا المؤتمر الرئيسي البرلمانيين من ١٣٦ بلدا، ووكالات الأمم المتحدة، ووسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والأكاديميين ودعاة القضايا الاجتماعية من أجل إذكاء لهيب المساواة التي أشعلتها الأمم المتحدة في المكسيك وزودت بالوقود في نيروبي وبيجين. وكرئيسة للجنة التحضيرية الوطنية لهذا المؤتمر، أنتهز هذه الفرصة لأدعوكم جميعا لحضور هذا الحدث.

إن إمكانيات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من أجل الصالح المشترك للإنسانية إمكانيات ضخمة. ويستهدف التعاون بين هاتين المنظمتين خلق نسيج اجتماعي دائم يقوم على الأخوة والمساواة والحرية للجميع وعلى العمل المشترك لضمان التعايش السلمي لأجيالنا المقبلة. إن تعزيز مجتمع عالمي أفضل يتمتع بالرخاء يجب ألا يكون مسعانا والتزامنا فحسب ولكن أيضا واجبا علينا. وفي هذا السياق، أوصي هذه الجمعية بأن تعتمد بالإجماع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.6.

السيد جزوهوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد كان الكثير من الدبلوماسيين والبرلمانيين شهودا ومشاركين في المبادرات التي يسرت مداولاتنا اليوم. ولا شك أن هذا سيرد في سجلات التاريخ السياسي للعالم المعاصر كبداية لحقبة نوعية جديدة في العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ويدفعنا هذا الى أن نعرب عن امتناننا بجدارة الى السيد بطرس بطرس غالى، و السيد أحمد فتحي سرور، وبالطبع الى السيد بيير كرنيلان، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الحاضر بيننا اليوم، لأن جهودهم وخطواتهم العملية بالتحديد تحوز قدرا كبيرا من التقدير في البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي بأن أدلي بالملاحظات الموجزة التالية. أولا، لقد أصبح من المعتاد أن نصف فترة ما بعد الحرب الباردة كحركة صوب الديمقراطية والحياة البرلمانية. وفي هذا الإطار بالتحديد نناقش مشروع القرار المعروض علينا اليوم إذ أنه يتفق بالكامل مع روح ورغبة شعوب العالم.

وثانيا، إن التحول الى الديمقراطية النيابية، الجاري في كثير من مناطق العالم مثل أوروبا الشرقية والوسطى، وفي بلدي، الاتحاد الروسي، وفي بلدان رابطة الدول المستقلة، يكتسب الزخم بل وتجارب جديدة. وفي المقابل، تشجع الأمم المتحدة وأمينها العام الديمقراطيات الجديدة. ولقد أصبح بوسعنا الكلام عن حسن توقيت هذا الاتجاه في أنشطة الأمم المتحدة لأن إضفاء الطابع المفاهيمي والنظري لعملية نشر الديمقراطية المهمة يلهث، في بعض الأحيان للأسف، وراء الواقع السياسي العالمي المعاصر.

كيف نجعل الرأي العام يلتف على نحو فعال حول العمل ويستغل الطاقات الكاملة للمجتمع المدني؟ هذا أمر

نسعى إليه جميعا. وفي رأينا، نستطيع أن نفعل ذلك بالتماس أكبر مشاركة ممكنة من نواب البرلمانات الوطنية في مناقشة مسائل الأمم المتحدة الرئيسية. وإنني مقتنع بأن تجميع خبرات جديدة وتعزيز التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية يعتبر أولويات دولية عاجلة للمجتمع الدولي.

وثالثا، يساعد الموضوع المعروض على الجمعية العامة على بذل الجهود على نهج "الدبلوماسي - النائب". وأن السيد بطرس بطرس غالى، عندما تكلم في أيار/مايو من هذه السنة، أمام مجلس "دوما" الوطني للاتحاد الروسي، قال وأحسن القول، إن شعوب العالم، وحتى الكثير من السياسيين، ليست لديهم صورة كاملة عن كامل منظور القضايا التي تتناولها المنظمات الدولية الرئيسية.

وعلى سبيل المثال، فهم لا يرون إلا أحداث متفرقة لبناء السلام، وليس بقية العملية. واليوم، عندما يمر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بمرحلة جديدة من تطوره، فمن الأهمية بمكان أن نرى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمانة العامة للأمم المتحدة ورؤساء البعثات الدبلوماسية لأعضاء المجتمع الدولي يتواجدون بانتظام في قاعات البرلمانات الوطنية وغرف الاجتماع فيها.

علاوة على ذلك، بعد كل جولة من المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة - وهذا جو لا يجده المرء إلا هنا في مقر الأمم المتحدة - يمكن لرؤساء الوفود أن يخاطبوا البرلمانات الوطنية بشأن ما أسفرت عنه كل جولة من نتائج.

ورابعا، يؤيد وفد الاتحاد الروسي بصورة خاصة الفقرة ٣ من مشروع القرار A/51/L.6 ويرحب بها، وهي الفقرة المتعلقة بإدراج بند يتعلق بالتعاون بين المنظمتين في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين. ومع ذلك، فنحن أنفسنا - البرلمانيون، واللجنة التنفيذية والمجلس البرلماني الدولي - باستطاعتنا بل ومن واجبنا أن نفعل الكثير من أجل جعل المداولات في المستقبل منتجة ومن أجل تعزيز التقدم الحاصل بين المشرعين والدبلوماسيين.

وخامسا، في كل مرحلة من مراحل تعزيز فكرة التعاون بالشكل الذي تناقشه الجمعية العامة الآن، ظلت روسيا، ولا سيما برلمانها، مهتمة بتطوير هذه الجهود مع الأمم المتحدة. وثمة إسهام كبير في التنسيق الناجح للعمل التحضيري في هذا المسعى قام به سفير مصر، السيد العربي، الذي نعرب له عن امتناننا. ولقد أعاد تأكيد ذلك الإسهام في العرض الذي قدمه اليوم.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعلن أن روسيا تنضم الى مقدمي مشروع القرار هذا.

وفي الختام، أتمنى للجميع كل النجاح في هذا المسعى الجديد.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تنظر الجمعية العامة اليوم في مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي"، وهو مشروع القرار الذي يشارك بلدي في تقديمه، ويأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء.

ويعتقد وفد بلدي، على غرار معظم الوفود الحاضرة، أن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي تكمل وتدعم عمل الأمم المتحدة. ولقد شهدنا ذلك في المؤتمرات الدولية التي عقدتها المنظمة، وهي المؤتمرات التي استفادت من تعاون تلك الهيئة البرلمانية ومن اهتمامها الدؤوب في إحلال عناصر جديدة في مناقشات الأمم المتحدة بشأن مسائل هامة من قبيل الألغام البرية المضادة للأفراد وحقوق المرأة والطفل وغير ذلك.

ونرحب ترحيبا خاصا في هذا الوقت باتفاق التعاون الذي وقعت عليه المنظمتان يوم ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٩٦. وإن هذا الاتفاق يعزز العلاقات بين المنظمتين، ويعزز، في الدرجة الأولى، السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.

لقد أسفر هذا الاتفاق بالفعل عن نتائج. ففي يوم ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، عقدت المنظمتان اجتماعا في هذه المدينة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وكان الاجتماع يهدف الى تعزيز التعاون بين البرلمانات، والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية بغية تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كوبنهاغن تنفيذا فعالا. ووضع المجتمعون برنامجا عمليا لخطوات وأعمال ملموسة يتعين أن تتخذها البرلمانات الوطنية وأن يقوم بها أعضاؤها في هذا المجال.

ويعتقد وفد بلدي أن قيام تعاون كبير بين المنظمتين - واحدة تمثل الحكومات والأخرى تمثل البرلمانات - سيكون أيضا تعبيرا أفضل عن إرادة ومصالح الشعوب على الصعيد الدولي.

وبالمثل، يعتقد وفد بلدي أن قيام علاقة أوثق مع الاتحاد البرلماني الدولي هو مظهر آخر لقيام الأمم المتحدة بدعم الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم، وطريقة لتعزيز الاعتراف الواجب - لا سيما على الصعيد الدولي - بالفروع التشريعية للحكومات، التي هي مظاهر للإرادة الشعبية.

ونظرا لما تقدم ذكره، يعتقد وفد بلدي أن التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف الجماعات البرلمانية قيِّم جدا. ونود أيضا أن نعرب في هذا الصدد عن تأييدنا لجماعة البرلمانيين من أجل العمل العالمي. ولقد قامت تلك المنظمة بعمل هام من أجل السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، والديمقراطية في العالم، وهي، بعملها هذا، تؤيد مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وما زال بالإمكان تذكر الدور الرئيسي الذي اضطلعت به قبل سنوات قليلة ما يدعى بمبادرة الدول الست. وفي الآونة الأخيرة، اضطلعت بدور هام جدا في بوروندي سعيا الى الحوار والتفاهم بين البرلمانيين أنفسهم ومع منظومة الأمم المتحدة.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن إيطاليا باعتبارها متبنية لمشروع القرار، ترغب في إعلان تأييدها لهذه الوثيقة. فمشروع القرار يرحب بإبرام الاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يوم ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ - وهو الاتفاق الذي يضع إطارا مناسبا ومطلوبا منذ أمد بعيد لزيادة التعاون بين المنظمتين.

ونحن ممتنون بصفة خاصة للممثل الدائم لمصر، السفير نبيل العربي، على عرضه الواضح والشامل والمتعمق لمشروع القرار، وإننا على ثقة بأن الجمعية العامة ستعتمده بتوافق الآراء.

إن الاتحاد البرلماني الدولي منظمة تتألف من برلمانات وطنية. ونعرف جميعا أن البرلمانات أسمى تعبير عن مثل الديمقراطية داخل هيكل الدولة. ويطلب منها أن تضطلع بمهام أساسية ليس في المجال المحلي فحسب، بل أيضا في مسائل دولية. فهي تسن القوانين وتمارس الرقابة على الحكومات. وهي تصدق على المعاهدات وتطبق القوانين، وتقرر سياسة الدولة تجاه المنظمات الدولية.

واليوم، في عالم أصبحت فيه الدول أكثر تكافلا، وليس أكثر استقلالية، فإن برلمانات العالم مدعوة للقيام بدور لم يسبق له مثيل في التعاون الدولي أيضا. فالبرلمانات تمثل الشعوب، وإرادة الشعب أعلى تعبير عن إرادة جميع مواطني أي بلد. وبعبارة أخرى فهي الوسيلة لتعزيز الديمقراطية.

وكما قال رئيس جمهورية إيطاليا أوسكار لويجي سكالفارو في خطابه أمام الجمعية العامة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦:

"وإن مبرر وجود الأمم المتحدة هو الدفاع عن الفرد، والدفاع عن الإنسانية.

...

"وإن المهمة الهائلة المتمثلة في تقديم المساعدة الإنسانية هي بالتأكيد أفضل الطرق نحو السلام. وسبب ذلك أنه يتضمن مشاطرة الآخرين في معاناتهم.

"ودعونا لا ننسى أن مساعدة البشر على العيش في حرية، والتمتع بالعدالة الاجتماعية الجديرة بالإنسان، والعيش في ظل الديمقراطية، هي بالتأكيد أسمى أشكال المساعدة الإنسانية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٠٣، الصفحتان ٤ و ٥)

إن الجمعية العامة تشكل، ويجب أن تبقى، الأساس الراسخ لمنظمتنا. فهي التي تقوم بتمكين الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومن بينها مجلس الأمن الذي تنتخب الجمعية العامة ثلثي أعضائه. والجمعية العامة تعبر عن آراء الشعوب وتقوي الروابط بالحقائق المؤسسية في الدول الأعضاء. ولسنوات طويلة ضم الوفد الإيطالي إلى المناقشة العامة للجمعية العامة ممثلين من مجلسي الشيوخ والنواب في إيطاليا. وقد اتضح أن تلك التجربة من أكثر التجارب إيجابية، فهي تعطي القوى السياسة تفهما أكمل عن دور الأمم المتحدة وأنشطتها.

وما برح البرلمان الإيطالي يتابع أنشطة الأمم المتحدة عن كثب وبصورة متزايدة في السنوات الأخيرة. وفي كانون الثاني/يناير، بمناسبة الزيارة التي قام بها الأمين العام بطرس بطرس غالى إلى روما، اجتمعت الحكومة الإيطالية بأسرها مع مجلس النواب في احتفال رسمي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، خصص مجلس الشيوخ، المجلس الآخر للبرلمان، مناقشة طويلة وهادفة لموضوع إصلاح مجلس الأمن. وفي نهاية هذه المناقشة اتخذ قرارا

"بتقديم الدعم في كل المنتديات المختصة لأهداف الإصلاح المحددة في بيان وزير الخارجية الذي ألقاه في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بدءا بالاقتراح الإيطالي بإصلاح مجلس الأمن".

وهذه المسألة نظر فيها أيضا في الدورة الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر.

لقد أسهم الاتحاد البرلماني الدولي إسهاما كبيرا في التعاون الدولي منذ إنشائه قبل أكثر من قرن. وأنشطته تهدف إلى تحقيق أهداف متنوعة وبصفة خاصة التسوية السلمية للمنازعات وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وهو يعزز الانتخابات الحرة والمؤسسات الديمقراطية ويرعى مشاركة المرأة في الحياة السياسية ويؤيد حماية الأقليات. وبعبارة أخرى، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على الدوام من أجل ترسيخ المثل العليا للمجتمع الدولي العصري وتوخي مقاصده.

وإن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي سيعود بالخير العميم على كلتا المؤسستين. لكنه قبل كل شيء آخر، سيسهم إسهاما عظيما في إعادة تأكيد وتنفيذ المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاقنا ونحن على أعتاب الألفية الثالثة.

السيد لاكلاوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الديمقراطية البرلمانية هي الإطار الطبيعي لتهيئة أكثر الظروف ملاءمة للسلم والأمن الدوليين. وفضلا عن ذلك تتفق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة اتفاقا وثيقا مع المبادئ والمعايير التي استلهمتها الدول المحبة للسلام في دساتيرها.

والاتحاد البرلماني الدولي يجسد على المستوى الدولي الدور الهام للبرلمانات الدولية وهو محفل لبحث ومناقشة الحلول اللازمة للوفاء بتحديات ومتطلبات المجتمع المعاصر.

وفي الدورة الخمسين للجمعية العامة، أكد وفدي تأييده لتحقيق المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي - وهذا التعاون، في رأينا، ينبغي إعطاؤه الإطار المؤسسي الصحيح.

وفي هذا السياق يرحب وفدي بالتوقيع في ٢٤ تموز/يوليه من هذا العام على اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وليس هذا هو الوقت المناسب لتحليل أحكام ذلك الصك الهام أو التعقيب عليه تفصيلا، بيد أننا نود أن نعرب عن ارتياحنا للفرصة التي بزغت بالتوقيع على هذا الاتفاق بدعوة الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة في مناقشات هيئات الأمم المتحدة وفي المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد تحت رعايتها.

إن مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في أنشطة الأمم المتحدة ستكون بلا شك مفيدة ونافعة للغاية للمنظمتين حيث ستسمح بتبادل المعلومات والتفاعل فيما بينهما.

وفيما يتصل بمشروع القرار بشأن هذا البند الذي عرضه وفد مصر كان من دواعي سرور وفدي أنه شارك في تقديمه. ونثق بأن مشروع القرار A/51/L.6 سيحظى بالتأييد الاجماعي للجمعية العامة.

وختاما أود أن أكرر الإعراب عن تأييد وفد اسبانيا للتعاون المستمر بين المنظمتين فنحن نتشاطر اهتماماتهما وشواغلهما من أجل عالم أكثر سلما وأمنا.

السيد حياة (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد باكستان، أود أن أشكر وفد مصر على عرض مشروع القرار A/51/L.6، والتأكيد على أهمية التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، عندما عرض الاتحاد البرلماني الدولي الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين، أكد

من جديد الرؤية الثاقبة والمقاصد المشتركة التي حركت واضعي ميثاق الأمم المتحدة. وقد أعادوا تكريس أنفسهم لتعزيز الروابط بين المجتمع العالمي من أجل تحقيق مُثُل الميثاق. ولكي يسهم الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط في أعمال الأمم المتحدة، قرر إنشاء إطار رسمي للتعاون بين المنظمتين.

وقد أسهمت الأمم المتحدة إسهامات قيمة في عدد من الميادين الحاسمة، بما فيها حفظ السلام والتنمية الاقتصادية والمساعدة الإنسانية ووضع القواعد القانونية. إلا أنها لم تستطع أن ترقى إلى مستوى توقعات الشعوب. ولكي تلبي الأمم المتحدة رغبات الشعوب فإنها يجب أن تصبح أكثر انفتاحا للجهات الفاعلة الجديدة، مثل المنظمات غير الحكومية، التي تمثل المجتمع المدني. فهذه الجهات الفاعلة تقوم بدور يتزايد أهمية في العديد من الميادين. كما أن الاتحادات، مثل الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيون من أجل العمل العالمي وسائر المنظمات المماثلة، تحتل موقعا فريدا يمكنها من بناء هذه الجسور. ولئن كان بوسع هذه الاتحادات أن تولد الدعم للأمم المتحدة لتعزيز دورها، فإنها بالتأكيد تستطيع أيضا أن تجعل الأمم المتحدة أكثر حساسية تجاه طموحات الشعوب.

وعلى الصعيد السياسي، بوسع الاتحاد البرلماني الدولي أن يساعد في تعبئة الرأي العام تأييدا للأمم المتحدة. ويمكن للبرلمانيين شن حملات إعلامية لتوعية ناخبيهم بإنجازات الأمم المتحدة. وهذه الممارسة جوهرية. فالناس في العديد من البلدان إما أنهم لا يأبهون بالدعوات إلى تقديم مزيد من الدعم المالي والمادي للأمم المتحدة، أو أنهم يعارضونها.

ويجب تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة التي تبذلها لتوطيد سلطة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي للبرلمانات أن تأخذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة في الحسبان لدى إعدادها التشريعات. ولا ينبغي للقوانين الوطنية أن تتعارض مع القرارات التي يتفق عليها في الأمم المتحدة. ولاستكمال دور الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، ينبغي للمشرعين التأكد من أن الفرع التنفيذي للحكومة ينفذ القرارات والمقررات التي تعتمدها الأمم المتحدة.

ولتعزيز كفاءة الأمم المتحدة، بوسع البرلمانيين أن يجعلوا الأمم المتحدة أكثر حساسية لتوقعات الشعوب التي يمثلونها. فبالنسبة للبعض، لم تحرز الأمم المتحدة تقدما كافيا في تحقيق أهداف السلم والأمن والاستقرار. وفي بعض مناطق العالم، لم تنجح في تخفيف معاناة الناس. فعدم اتخاذ إجراء في البوسنة عزز الشكوك في قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع الصراعات. وفي منطقتنا، لا يزال النزاع متقدا في كشمير ولا يزال شعب كشمير ينتظر من الأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ومن شأن التعاون المتبادل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة أن يساعد في استغلال قوة الشعوب لتحقيق المثل السامية لميثاق الأمم المتحدة. وعلى المستوى التنفيذي، بوسع الاتحاد البرلماني الدولي أن يسهم في دور الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية وحفظ السلام وبناء السلام.

ولتعريف الديمقراطيات الوليدة بالأسلوب الجديد للحكم يستطيع الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بدء برنامج إعلامي داعم. ومن شأن تشاطر المعلومات من خلال قنوات الأمم المتحدة الموثوقة أن ييسر عملية البناء المؤسسي في البرلمانات الفتية نسبيا.

وفي ميدان حفظ السلام وبناء السلام، يمكن لبرلمانيي البلدان الرئيسية المساهمة بقوات أن ينظروا في إنشاء منتدى أو تجمع للاتحاد البرلماني الدولي يعنى بعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. ويمكن لهذا التجمع أن ينظم حلقات دراسية وحملات جماهيرية دعما لمساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمكن للبرلمانيين أن يجعلوا الجمهور أكثر وعيا بأهمية هذه العمليات وأن يطلبوا إلى الحكومات الوفاء بالتزاماتها لتحقيق هذه الغاية.

يتشاطر الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة مصلحة مشتركة في صون السلم وتشجيع التنمية الاقتصادية من أجل تحسين حالة شعوب العالم. وللاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه هيئة تنوب عن شعوب العالم، دور هام يجب أن يضطلع به في تحقيق عالم خال من ويلات الحرب والجوع والفقر والمرض. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي لكلا المنظمتين أن تستخدما إطار التعاون بنشاط.

السيد عبد الحميد (السودان): شكرا للجمعية العامة على إتاحة الفرصة للتكلم فيما يتعلق بتأييد وإقرار اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

لم أشأ أن تفوتني هذه المناسبة دون أن أدلي فيها بحديثي الذي يؤكد، كما ذكرت، ويؤيد موافقتنا على هذا الاتفاق الذي نرجو أن يكون منطلقا لخير عميم للبشرية جمعاء، خاصة وأن السودان ظل عضوا نشطا في الاتحاد البرلماني الدولي منذ زمن بعيد، بل وتمتع برئاسته لمدة طويلة.

لقد جئت موفدا من برلماني، الذي انتخب منذ وقت قريب في انتخابات حرة ونزيهة، تميزت بقوة المشاركة لأول مرة وبالحجم الذي تمت به، وبالتالي أنقل رغبة شعبي وحرصه على التعاون المرجو بين المنظمتين.

إن البرلمانات تمثل إرادة الشعوب، الإرادة الحقيقية، وتبين لنا البعد الشعبي للمشاركة في السلطة. وبالتالي، فإننا نرجو من اللقاء ومن التعاون المنتظر أن يكون بالشكل الذي يلبي حاجة الشعوب ويرشد تناولنا ومعالجتنا لقضايا السلم والتعاون والتنمية في العالم. ونتيجة لهذا البعد الشعبي، الذي نمثله نحن برلمانيي العالم، الذين نتّحد ونتعاون مع الأمم المتحدة، نؤكد المرة تلو الأخرى أن الأمم المتحدة هي الآلية الحقيقية التي توظف جهود العالم لصالح البشرية في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

والبعد الديمقراطي، كما ذكرنا، هو أيضا لإبراز التنوع - سواء كان حضاريا أو اقتصاديا أو ثقافيا - ليأخذ مجاله ويتم التعامل معه بموضوعية، بعيدا عن التجاهل الذي نراه في تناولنا لبعض القضايا التي تمس المشاكل في العالم والتي تعنى بحلها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

مرة أخرى، أود أن أعبّر عن تأييدنا المطلق للاتفاق الموقع بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/51/L.6. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن أنه، بعد عرض مشروع القرار، أصبح الاتحاد الروسي، وبيرو، وتونس، وقيرغيزستان، ومدغشقر، ونيكاراغوا، من مقدمي مشروع القرار هذا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.6؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٧/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٦ من جدول الأعمال

تقديم مساعدة دولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام (A/51/263)

مشروع القرار (A/51/L.3)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا لكي يعرض مشروع القرار A/51/L.3.

السيد فيلتشيز آشير (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني، باسم المقدمين الآخرين لمشروع القرار، أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.3 والمعنون "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية". وأود أن أعلن أن البلدان الإضافية التالية أصبحت من مقدمي مشروع القرار: ألمانيا، وبنما، وبنن، وجامايكا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وسورينام، وفنزويلا، وكندا. ولئن كنا نشكر الأمانة العامة على التقرير الوارد في الوثيقة A/51/263، الذي يوضح تقدم عملية الانتقال التي نمر بها والصعوبات التي نواجهها بشأنها، فإننا نود أن نطلب إفساح مجال أكبر في المستقبل للجوانب المتعلقة بتنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف من جانب الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة.

ومشروع القرار الذي نعرضه بالاشتراك مع المقدمين الآخرين له يؤكد شواغل بلد يحتاج إلى الدعم المستدام من المجتمع الدولي لكي يحاول التغلب على آثار الحرب

وسط عملية انتقال ثلاثية، من الحرب إلى السلام، ومن الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد السوقي، ومن الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية، كما أن عليه في الوقت ذاته أن يعالج أعباء الديون الخارجية الثقيلة والآثار الاقتصادية للأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى.

ويطلب مشروع القرار هذا من الأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وبالتعاون الوثيق مع سلطات نيكاراغوا، تقديم كل المساعدات اللازمة لأنشطة التعمير وتحقيق الاستقرار والتنمية في نيكاراغوا. ونثق في أن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار هذا، الذي يتميز بالايجاز والوضوح، دون تصويت.

ولما كانت هذه المبادرة قد طرحت على الجمعية العامة لأول مرة بسبب احتياجات نيكاراغوا الملحة في عام ١٩٩٠ عند انتهاء الصراع المسلح الذي دام طوال عقد، وبدء سيرها في طريق تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإننا ننظر إلى المساعدة الغوثية كآلية مؤقتة ولكن فعالة جدا في المساعدة على حل المشاكل الصعبة للمرحلة الانتقالية. ونأمل أن يجري التغلب بسرعة على هذه المشاكل. وفي هذا السياق، فإن المساعدات الغوثية لتعمير بلدنا التي قدمتها إلينا الدول والمنظمات الدولية والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية أثناء فترة إدارة فيوليتا باريوس دي شامورو مثلت إسهاما ضخما في تدعيم الديمقراطية، وتوطيد حكم القانون، والقضاء على الفقر، وإقرار السلام بصفة عامة في أمريكا الوسطى. كما أن فريق تقديم الدعم لنيكاراغوا، الذي وافقت عليه الجمعية العامة، والمكون من اسبانيا والسويد وكندا والمكسيك وهولندا، اضطلع بدور هام في السعي إلى تحقيق التوافق في الرأي وفي دعم الانتعاش الاقتصادي.

ومن المؤكد أن المجتمع الدولي شارك مشاركة عريضة في عملية بناء السلم في نيكاراغوا، وفي هذا الصدد، يمكننا أن نذكر، ضمن المشاريع الكثيرة التي جرى تنفيذها، تخفيض حجم الجيش والشرطة في الوطن وإضفاء الصبغة المهنية عليهما، وإشراك أعضاء المقاومة النيكاراغوية السابقين في المشاريع الانتاجية من أجل التنمية الاقتصادية. وبفضل الدعم الدولي، مولنا برامج لإعادة إدماج المشردين وغيرهم من السكان المتضررين من الحرب، وبخاصة في المناطق الريفية في شمال البلد. وعزز هذا الدعم أيضا برامج تجريد المدنيين من السلاح أثناء السنوات الأولى من إدارة شامورو. وفي ميدان الانتعاش الاقتصادي، شجعنا البرامج الائتمانية لتدعيم الأعمال التجارية الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية وفي المدن أيضا. وقد خصخصنا معظم المشاريع التجارية التي كانت تملكها الدولة. كما اضطلعنا بجهود ضخمة - للتفاوض بشأن الديون التجارية وشرائها، بمعاونة البلدان الصديقة، التي أتاحت الموارد اللازمة لذلك.

وهذا الجهد الهائل المبذول لإعادة التفاوض على الديون يوفر لبلدنا فرصة جديدة للمشاركة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. وعلينا أن نعي أن الجهد الذي يبذله دائنونا قد لا يتكرر، وأن الشعور بالمسؤولية لدى طلب قروض جديدة يجب أن يكون جزءا من أهدافنا الرئيسية. وعلى الرغم مما توصلنا إليه حتى الآن في خفض الديون الخارجية، لا تزال نيكاراغوا بلدا منخفض الدخل ومثقلا بالديون. ومن الأساسي إذن أن نستمر في تلك المفاوضات. وفي هذا الصدد، تحتاج نيكاراغوا إلى دعم من المجتمع الدولي يمكنها من مواصلة التقدم نحو حل نهائي في عملية إعادة التفاوض على ديونها الخارجية، حتى تكون خدمتها الفعالة لديونها متماشية مع قدرتها على السداد.

وقد اعترف بعدم قدرة نيكاراغوا على تحمل عبء ديونها الخارجية، في المبادرة المقدمة من مجموعة الدول السبع إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تقترح إنشاء آلية لتخفيف الديون الخارجية بالنسبة للبلدان ذات المديونية العالمية، حتى يمكنها الاستمرار في خدمة هذه الديون.

وبفضل المساعدة الدولية والمعاملة الاستثنائية التي يحظى بها بلدي من الجمعية العامة، أصبح السلام والاستقرار يتوطدان الآن في نيكاراغوا. وقد تجلى هذا أول ما تجلى في الانخفاض الملحوظ في العنف السياسي، وتمام إرساء الحريات العامة لأول مرة في تاريخ البلد، وتزايد استقلال أجهزة الدولة في تسيير أعمالها، وإلغاء الطابع المركزي للحكومة المركزية، وتعزيز الحكومات المحلية. والسكان بوجه عام يعترفون بهذه الانجازات، ويتفقون، بعد عقد من صراع الأشقاء، على أن الأهم بين هذه الانجازات هو إرساء السلام.

ومع أن البلد عرف طعم السلام واستأنف نموه الاقتصادي فإن أثر الصراع على مؤشرات العمالة ونقص العمالة أبقاها دون التوقعات. ولا تزال نيكاراغوا تواجه

مشاكل كبرى من ناحية المؤشرات الاجتماعية؛ ولا يزال الفقر يمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي تؤثر على قطاع كبير من السكان. وفي هذه الظروف، وبغية توطيد الديمقراطية، نحتاج إلى تواصل دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة التي حبتنا بدعمها السخي في السنوات الأخيرة. وحكومتنا، من جانبها، تعكف على بذل جهود ضخمة في مختلف الميادين لتخفيف هذه المشاكل.

وفي سياق الانجازات التي لا يمكن انكارها التي حققتها حكومة السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو والجهود التي تبذلها لتعزيز الوفاق الوطني والسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيادة القانون في نيكاراغوا، أجرى شعب نيكاراغوا، في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦، انتخابات للرئاسة، والهيئة التشريعية والسلطات المحلية وبرلمان أمريكا الوسطى. ونتائج هذه الانتخابات ومغزاها ومناخ الشفافية والجدية الذي تمت فيه، دليل على مدى الأهمية التي يوليها شعب نيكاراغوا لتوطيد الديمقراطية والسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأبد.

إن نيكاراغوا لا يمكن أن تعود إلى الماضي. وهدفنا يجب أن يكون الحل النهائي لمشكلة الديون الخارجية والملكية، والتحسن الملموس في الاستثمارات الوطنية والأجنبية والخاصة، في إطار سياسة سليمة ومسؤولة للاقتصاد الكلي، سياسة تشجع الادخارات المحلية وتسهم في تحسين مستوى معيشة شعب نيكاراغوا.

ولقد أعربت نيكاراغوا في أكثر من مناسبة عن رغبتها في أن تكون دولة مسالمة وجادة في عملها. وكررت نداءها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تدعم الجهد الذي تبذله لتوطيد السلام والديمقراطية، لا في نيكاراغوا وحدها بل في أمريكا الوسطى كلها. وكجزء من هذا الجهد كنا بحاجة ماسة إلى دعم حاسم من المجتمع الدولي، حتى نبقي على آمال شعب يرغب في تعمير بلده في كنف السلام والعدالة والديمقراطية. وكانت المساعدة الدولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها طريقة عملية وملموسة وواقعية وسليمة الأساس للإسهام في القيم العالمية التي تسترشد بها الأمم المتحدة.

لقد احتاجت نيكاراغوا إلى دعم المجتمع الدولي وتضامنه للتغلب على آثار الحرب والكوارث الطبيعية التي نكبت بها في السنوات الأخيرة. واتخاذ القرارات ذات الصلة بالموضوع، منذ عام ١٩٩١، بالاجماع يعطي الدليل الواضح على تحلي المجتمع الدولي بالإرادة السياسية لدعم العملية السياسية والاقتصادية التي يضطلع بها شعب نيكاراغوا وحكومتها. وكل هذا سيؤدي إلى توطيد السلام والعملية الديمقراطية في نيكاراغوا.

مرة أخرى، وباسم مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.3، أرجو أن يعتمد هذا المشروع بتوافق الآراء.

السيد بتريليا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يهتم وفد بلدي اهتماما خاصا بالاشتراك في المناقشة المتعلقة بالبند ٣٦ من جدول الأعمال، المعنون "تقديم مساعدة دولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية".

أولا وقبل كل شيء، نود أن نهنئ وفد ذلك البلد على الانتخابات الديمقراطية الجديرة بالملاحظة، التي أجريت قبل بضعة أيام.

لقد أعلنا في مناقشات سابقة بشأن هذه المسألة أن الأرجنتين تفهم أن تقديم المساعدة لنيكاراغوا يمثل حالة يمكن أن نستخلص منها مبادئ توجيهية يستفيد منها كل نظام التعاون الدولي من أجل التنمية. فالعملية الجارية في نيكاراغوا تجمع بين حالتين جديرتين بالاهتمام في مجال التعمير. الأولى هي حالة التدهور المؤسسي والاقتصادي الذي خلفه الصراع، بغض النظر عن التقدم المثالي الذي تحقق على المستوى المؤسسي، والذي يتجلى في الانتخابات الأخيرة التي أشرت إليها للتو. والثانية هي الحالة الناجمة عن آثار الكوارث الطبيعية.

ومن السمات الخاصة المميزة للعملية النيكاراغوية أن الانعاش والتعمير يجريان في إطار تعددي بمشاركة كل قطاعات السكان. ولاستكمال هذا الجهد الذي يبذله شعب نيكاراغوا، يتعين على الأمم المتحدة أن توجه تعاونها التقني وأنشطتها الاقتصادية نحو هدف توطيد النظام الديمقراطي وتعزيز المؤسسات باعتبارهما العنصرين الأساسيين لاستقرار البلد والنهوض بالنمو الاقتصادي.

وعلينا أيضا أن نتذكر أن العملية النيكاراغوية جزء من عملية إقليمية شاملة للتحول الديمقراطي. وبالتالي، فإن التحسن في ذلك البلد سينطبع أثره الايجابي على كل أمريكا الوسطى.

ونحن ندرك الصعوبات الخطيرة التي تواجهها نيكاراغوا. فعلاوة على الظروف التي ذكرتها آنفا، يجب أن نضيف عبء الديون الخارجية التي تعوق الاستثمار المنتج وتدفقات رأس المال. والأرجنتين، وعيا منها بهذه الحقيقة بادرت بإلغاء ديون نيكاراغوا. ونحن نشجع البلدان الدائنة الأخرى على أن تحذو حذونا، ونحث الجمعية العامة أن تصدر توصية بهذا المعنى. وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بالتزاماتنا الملموسة بمهمة الانعاش والتعمير في نيكاراغوا، وضعت الأرجنتين عدة مشاريع للتعاون التقني بين البلدين، مع التركيز على مجالات مثل تدريب الموارد البشرية والزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والطاقة.

نود في الختام أن نعرب عن تقديرنا لعمل فريق الدعم المعني بنيكاراغوا الذي يضطلع، تحت قيادة الأمين العام، بدور بالغ النشاط والدينامية في دعم جهود الانعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلد.

نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة، لاستكمال المبادرات التي تضطلع بها الحكومة النيكاراغوية.

أخيرا، نود أن نكرر طلبنا بدعم نيكاراغوا، مع إيلائها اهتماما سياسيا وتقنيا وماليا خاصا. فهذه المساعدة ستمكن الحكومة النيكاراغوية من إعداد خطط متوسطة الأجل وطويلة الأجل للتعمير الاقتصادي وتوطيد أركان مؤسساتها وتقويتها.

ووفد بلدي يعرب عن تأييده التام لمشروع القرار قيد نظر الجمعية العامة، آملا في اعتماده دون تصويت.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أحرزت نيكاراغوا تقدما كبيرا منذ إدراج هذا البند على جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. وقد ظلت البرازيل تتابع عن كثب التقدم المحرز في أمريكا الوسطى وبخاصة في نيكاراغوا. والبرازيل - باعتبارها عضوا في فريق تقديم الدعم المنبثق عن بلدان مجموعة كونتادورا - شاركت في الجهود الناجحة لإحلال السلام في أمريكا الوسطى عن طريق الحوار والمصالحة. وقد سهلت المساهمات الثنائية دون شك، جنبا لجنب مع جهود منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة - التقدم في عملية السلام.

في عام ١٩٩٠ كانت نيكاراغوا لا تزال منغمسة في الصراع. واليوم، عند نهاية فترة الحكومة الحالية، أصبحت نيكاراغوا بلدا مختلفا. فالرئيسة فيوليتا تشامورو ستكون قريبا قد حققت الطموح الذي أعربت عنه في سيرتها الذاتية التي نشرت مؤخرا وهو نقل السلطة إلى فرد ينتخبه الشعب أيضا. وحكومة فيوليتا تشامورو تستحق أن ينسب الفضل إليها لتهيئتها الظروف للمصالحة الوطنية، والشعب النيكاراغوي يستحق احترامنا وتضامننا لرفعه راية السلام.

إن الشعب النيكاراغوي يمكنه أن يواصل التطلع إلى المستقبل بثقة. فقد أعيد تنظيم مؤسساته لتوفير قاعدة صلبة للديمقراطية كي تزدهر في مناخ من احترام الحريات المدنية وحماية حقوق الإنسان. والإصلاحات الاقتصادية والمالية الجارية ترسي أرضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإحلال السلام في المنطقة هيأ مناخا مواتيا لتعاون تجاري واقتصادي متزايد. وعملية دعم الديمقراطية في أمريكا الوسطى أنعشت التعاون في المنطقة.

وبالرغم من هذا التطور الإيجابي، لا تزال نيكاراغوا تواجه تحديات كبيرة. إن معدل نمو سكانها المرتفع، يصاحبه الناتج القومي الإجمالي الراكد، لا يزال يخفض دخل الفرد المنخفض فعلا. وتتابع حالات الطوارئ الطبيعية ضاعف الصعوبات التي يعاني منها البلد. ويشير تقرير الأمين العام (A/51/263) إلى تغير في هذا الاتجاه ويفتح أمامنا آفاقا براقة.

غير أن المساعدة المقدمة عن طريق القنوات المتعددة الأطراف والثنائية لا تزال تشكل مكونا أساسيا لمحاولات الحكومة في أن توفر للمجتمع النيكاراغوي التعليم الكافي، ومرافق الإصحاح والهياكل الأساسية الأولية الأخرى. والأمم المتحدة، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات والهيئات المتخصصة، لا تزال تؤدي دورا هاما في مساعدة نيكاراغوا لتحديث بلدها، على النحو الذي يمكن التعرف عليه من التقارير المتتالية التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة.

والبرازيل، مدفوعة برغبة في تقديم دعم مادي ملموس للسلم والتنمية في نيكاراغوا، تشارك - تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية في جهود لإزالة الألغام من الأراضي النيكاراغوية، وقد انخرطت في مشاريع للنهوض بالمناطق الريفية وفقا لقرارات الجمعية العامة.

في العام الماضي، حضرنا اجتماعا للفريق الاستشاري الذي ينسق المساعدة الدولية لنيكاراغوا، ونحن نواصل التعاون في تنمية الموارد البشرية وفي مجالات أخرى أيضا.

وأعربت البرازيل عن استعدادها أيضا للدخول في مفاوضات لإيجاد حل مرض بشكل متبادل لمسألة الدين النيكاراغوي الكبير، في إطار نادي باريس. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ تبنينا قرارا اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المساعدة الطارئة لكوستاريكا ونيكاراغوا.

وتود البرازيل أن تنتهز هذه الفرصة لتعرب عن دعمها لشعب نيكاراغوا وهو يواصل عملية دعم الديمقراطية في بلده. وسنواصل البحث عن طريق لزيادة تعاوننا، ونؤكد من جديد رغبتنا في الإسهام في إحداث التقدم في نيكاراغوا.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود إيطاليا أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على التقرير المعنون "نقديم مساعدة دولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية". فبعد سنوات الحرب الأهلية المظلمة وفترة ما بعد الحرب الصعبة، تتخذ نيكاراغوا خطوات محددة ثابتة نحو التنمية الاقتصادية. إن السلم يزدهر وينمو عن طريق العدالة الاجتماعية. ونحن نأمل أن تواصل الحكومة النيكاراغوية اتباع سياسات تكفل التنمية المستدامة.

وقد سرنا أن نعلم بالمنجزات الكبيرة للديمقراطية النيكاراغوية تحت الزعامة القديرة للرئيسة فيوليتا تشامورو وجهودها الناجحة في مكافحة التضخم وفي رفع الناتج القومي الإجمالي. إلا أن الدين الخارجي ما زال ممسكا بخناق التنمية النيكاراغوية. ولهذا، قررت إيطاليا أن تواصل بأسلوب ملموس - بالأفعال وليس بالأقوال فقط التعبير عن صداقتها وتضامنها مع نيكاراغوا حكومة وشعبا وذلك بخفض الدين الخارجي من جانب واحد.

ومن المعروف أن إيطاليا شاركت بشكل نشط في دعم عملية السلام في أمريكا الوسطى عن طريق تمويل برنامج التنمية للمعوقين، واللاجئين والعائدين في ستة من بلدان المنطقة، من بينها نيكاراغوا. ولست بحاجة إلى التذكير هنا بما أنجزه هذا البرنامج أو الأهداف التي حققها. فقد فعل ذلك طوال سنوات آخرون من ذوي الخبرة بالسياسات الإنمائية. وقد وصف السيد سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هذا البرنامج بأنه:

"مثال غير عادي لتنفيذ نموذج التنمية البشرية على المستوى المحلي".

وكان رئيس جمهورية كوستاريكا السابق أوسكار أرياس، الحائز على جائزة نوبل للسلام، قد عرض على الأمم المتحدة التقرير المتعلق بالتقييم الخارجي المستقل لبرنامج التنمية للمعوقين واللاجئين والعائدين. وقال الرئيس أرياس:

"إن الرعب الذي غرسه تاريخ القمع والتمزق السياسي في نفوس السكان حل محله تدريجيا جو من الثقة يتناسب مع حالة يعم فيها القانون حقا في المناطق التي عمل بها برنامج التنمية للمعوقين واللاجئين والعائدين".

وقررت إيطاليا، متشجعة بهذا التطور الإيجابي، أن تستمر في دعم أعمال الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، وفي نيكاراغوا تقدم إيطاليا الدعم للتحالف من أجل التنمية المستدامة من خلال برنامج التنمية البشرية المستدامة على الصعيد المحلي، وذلك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي هذا الإطار تعتزم الحكومة الإيطالية تمويل مشروع جديد لتحسين الهياكل الأساسية الصحية في نويفا سيغوفيا وخينوتيغا، بمبلغ مليوني دولار تقريبا.

لقد أشار زميلنا الممثل الدائم لنيكاراغوا السفير اريش فليشيز آشير، للتو إلى الكوارث الطبيعية التي أصابت هذا البلد. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أذكر أننا استجبنا في الصيف الماضي إلى النداء الإنساني الذي صدر عقب إعصار سيزار وأسهمنا في المساعدة الغوثية الطارئة لضحايا الإعصار. ويسعد إيطاليا أن تكون مرة أخرى من بين المشاركين في تقديم مشروع القرار الخاص بتقديم المساعدة الإنسانية لنيكاراغوا، أود باسم بلدي أن أؤكد دعمنا السياسي المستمر إلى نيكاراغوا وإلى حكومتها. وكما قال السفير فلتشيز آشير بفصاحة وحق منذ بضع دقائق.

"نيكاراغوا لا يمكن أن تعود إلى الماضي" (انظر أعلاه، الصفحة ٢٠)

هذا هو أيضا اعتقادنا القوي ورغبتنا الأكيدة.

السيد رونغ (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقرير الأمين العام عن تقديم مساعدة دولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها (A/51/263) الذي عرض اليوم يوضح على نحو جلي الخطوات العديدة الناجحة التي اتخذتها نيكاراغوا، بعد سنوات من الصراع الداخلي، من أجل إقرار السلم وتعزيز الديمقراطية والإنعاش الاقتصادي. وكانت الانتخابات خطوة أخرى هامة في هذا الاتجاه على الرغم من أن آثار الصراع لا تزال تثقل كاهل البلد، والكوارث الطبيعية تزيد من تفاقم الحالة.

لقد قبل شعب نيكاراغوا بطريقة لم يسبق لها مثيل النظام الديمقراطي وحكم القانون. فجميع المسائل السياسية الكبرى تناقش في البرلمان وتترجم إلى أعمال بأسلوب ديمقراطي ولذلك نثق في أن نيكاراغوا ستواصل سيرها في طريق المصالحة والتعمير.

ونرحب بتقديم الدعم المستمر إلى نيكاراغوا وإلى شعبها من قبل المجتمع الدولي. وألمانيا، التي تعتبر ثالث أكبر دولة مانحة على المستوى الثنائي، هي أيضا أحد شركاء نيكاراغوا الرئيسيين في ميدان التعاون الاقتصادي. ولئن كان من الضروري الإسهام في بداية هذه المشاركة بكميات كبيرة لمواجهة التدابير الطارئة، فإن التعاون الإنمائي الثنائي المكثف يركز الآن بشكل رئيسي على تعزيز عمليات التكيف الهيكلي وإصلاح الهياكل الاجتماعية الأساسية وتعزيز المشروعات الخاصة، بما في ذلك التدريب المهني، والتنمية الزراعية وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق يوجه تعاوننا بشكل متزايد صوب المناطق الريفية ويركز على الفقر وعلى تخفيضه مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، ونحن نقدر الاعتراف بأهمية هذه القضايا الذي اتفق عليه أيضا في إطار الحوار السياسي الوطني الدائر في الوقت الحالي.

ومنذ ١٩٩٠ قدمت ألمانيا لنيكاراغوا مساعدة إنمائية رسمية مقدارها ٨٠٠ مليون مارك ألماني. وفي ١٩٩٦-١٩٩٥ وحدها تعهدنا بتمويل إضافي مقداره ٥٦ مليون مارك ألماني. وتعترف ألمانيا أيضا بأن عبء الدين الخارجي الضخم كان أحد العوامل المدمرة التي ورثتها نيكاراغوا عن الماضي والتي أعاقت باستمرار عملية الانعاش الاقتصادي. ويسعدني أن أذكر أن الاتفاق الذي أبرم بين ألمانيا ونيكاراغوا على إعادة جدولة الديون التي وصلت في غضون العام الماضي إلى بليون مارك ألماني، أسهم إلى حد كبير في تخفيض الضغط في هذا الميدان الذي أشار إليه التقرير.

ويسعد حكومتي بصفة خاصة تدابير حماية البيئة التي ألغيت مقابلها بعض الديون السابق الإشارة إليها، ويحدونا الأمل في أن يؤدي التعامل الواعي والحذر مع البيئة إلى التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية في نهاية المطاف.

أخيرا، يرحب وفدي بمشروع القرار المقدم تحت البند ٣٦ من جدول الأعمال. وكما كان الحال في السنوات السابقة فإننا نرحب بمضمون مشروع القرار ونشعر بسعادة غامرة للمشاركة في تقديمه. وفي ضوء عمل هذه الجمعية العامة فإننا بالإضافة إلى ذلك نلاحظ بارتياح الأحكام الواردة في الفقرتين ٩ و ١٠ من المنطوق بشأن النظر في هذا البند من جدول الأعمال كل سنتين وتضمينه، من عام ١٩٩٨ وما بعدها مع المسائل ذات الصلة في إطار البند المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق".

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب بالنيابة عن حكومة اندونيسيا عن تقديرنا العميق لممثل نيكاراغوا على بيانه الواضح والمفيد بشأن هذا البند. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/51/263) الذي يرسم بوضوح صورة كئيبة للحالة الراهنة في نيكاراغوا.

وبعد عقد من الحرب الأهلية حققت حكومة نيكاراغوا بالفعل تقدما هاما في تحقيق السلام والوفاق الوطني، الأمر الذي أدى بدوره إلى تعزيز شديد لإمكانية إرساء أسس متينة للنجاح في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وفي يوم الأحد الماضي سعدنا برؤية العملية الديمقراطية تنفذ بانتخاب رئيس الجمهورية وانتخاب المجلس التشريعي وانتخاب السلطات المحلية وبرلمان أمريكا الوسطى. وفي هذا الصدد تشرفت اندونيسيا بالاشتراك في العملية بإرسال خبرائها كمراقبين رسميين للانتخابات، بناء على دعوة من حكومة نيكاراغوا ولذلك، يأمل وفدي أن تكون هذه الانتخابات علامة على رسوخ الديمقراطية والمصالحة الوطنية في نيكاراغوا بشكل نهائي. وإذا عدنا بأنظارنا إلى الماضي القريب، لأدركنا جيدا أن التأثير التراكمي

للكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية قد أسفر عن حالة تدعو إلى الرثاء تحتاج بوضوح إلى دعم ومساعدة دوليين متضافرين. ولذا، نؤكد من جديد قراري الجمعية العامة ٨٥/٥٠ و ١٣٢/٥٠، اللذين يعبران عن محنة شعب نيكاراغوا الطويلة والحاجة الملحة إلى دعم المجتمع الدولي للإسراع بالانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ومن أخطر المشكلات التي تواجه نيكاراغوا اليوم مشكلة عبء الدين الخارجي الباهظ، ولا بد من معالجة هذا الدين بكل همة وإعادة التفاوض على شروطه إذا أريد تحقيق القدرة على الإعالة. وفي الوقت نفسه، نرحب بكون نيكاراغوا أحد البلدان التي يحق لها الاستفادة من المبادرة المتعلقة بالدين المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي المبادرة الهادفة إلى تخفيف عبء الدين عن أفقر البلدان ذات المديونية الباهظة. إن ظروف نيكاراغوا الاجتماعية والاقتصادية وضعف مناعتها للكوارث الطبيعية وسوء نسبة ديونها إلى عدد السكان توضح مجتمعة هشاشة اقتصادها وعدم قدرتها على إدامة عمليتي إعادة البناء الاقتصادي والتنمية فيها.

إن وفدي لهذا السبب، مقتنع بأن الأمر يتطلب تدابير تتجاوز شروط مبادرة بريتون وودز وذلك لضمان تقليص عبء الدين الخارجي لذلك البلد بدرجة تكفي للسماح له بإحياء التنمية فيه. وعندئذ فقط نعتقد أنه يمكن تحسين إمكانية حصوله على استثمارات خاصة والقضاء على الفقر الواسع النطاق الذي نكب به شعب نيكاراغوا لفترة طويلة.

وسرنا أيضا أن نلاحظ أنه شُرع فعلا في تدابير شتى للتأهيل والتعمير عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة. ونحن نؤيد التدابير المتوسطة الأجل التي غطيت تغطية شاملة في تقرير الأمين العام. وهذه التدابير، في جملة أمور، حتمية إذا أردنا الإبقاء على استمرارية انعاش نيكاراغوا وتعميرها وإذا أريد لهذه الاستمرارية أن تؤتي ثمارها.

وختاما، تود اندونيسيا أن تعرب عن تضامنها مع حكومة نيكاراغوا وشعبها في سعيهم الدؤوب إلى تحقيق التنمية السياسية وإعادة البناء الاقتصادي. ومثل هذه الأهداف لا تستحق الجهود الوطنية الجماعية فحسب، بل أيضا دعم المجتمع الدولي وعنايته. وإذ تضع اندونيسيا هذا في الاعتبار، فإنها تواصل تأييدها السياسي الثنائي والمتعدد الأطراف وبلا كلل لنيكاراغوا في جهودها المحمودة لتحقيق الأهداف النبيلة البناءة.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن يشكر الأمين العام على تقديره عن المساعدة الدولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها. ويغطي التقرير التقدم المحرز في نيكاراغوا المتجلي في زيادة استقرار الأسعار وإنشاء إطار لإقامة اقتصاد سوقي الوجهة. وقد كان الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي في هذا المجال هاما جدا.

كما يتناول التقرير الجهود الهائلة التي بذلها شعب نيكاراغوا لكي ينتصر في السنوات الأخيرة ليحرز التقدم في المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات. إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. فسيكون من الضروري مضاعفة الجهود المبذولة حتى الآن. ووفقا لما جاء في تقرير الأمانة العامة، ظل الاستقرار في نيكاراغوا يعتمد على المساعدات الأجنبية، ولا يزال عبء الدين الخارجي واحدا من أبهظ الأعباء في العالم من حيث نصيب الفرد منه. كما لا يزال الفقر الذي ظل يمثل مشكلة طوال عقود من الزمن يؤثر على قطاع كبير من السكان. ولقد بدأت الآن مرحلة جديدة لا بد من أن توضع لها استراتيجية إنمائية طويلة الأجل لتحسين ظروف معيشة السكان. وفيما يختص بتهيئة وتنظيم بيئة اقتصادية اجتماعية مواتية، يطلب إلى المجتمع الدولي أن يقوم بدور حاسم من خلال مواصلة إيلاء الاهتمام وتقديم الدعم الذي يحتاجه أبناء نيكاراغوا.

وهذه المنظمة شاهد عن الأولوية التي يوليها بلدي لعلاقاته ببلدان برزخ أمريكا الوسطى. وفي هذا الصدد، وعلى سبيل المتابعة لعملية إعادة تشكيل وتنظيم مختلف الآليات التي بفضلها تطور نيكاراغوا والمكسيك علاقاتهما، عقدنا في السنة الماضية الاجتماع الأول للجنة الممثلة للبلدين بغرض رفع مستوى الحوار وتعزيزه، من خلال نهج متكامل وتشاور وتعاون في مختلف المجالات التي تشملها برامج عملنا الثنائية والدولية. وفي ذلك الوقت، شرعنا في مشاريع تعاونية هامة في مجالات حساسة مثل مكافحة الفقر وتعزيز التعليم، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وحماية البيئة. وهذه المشاريع نظمت في إطار برنامج التعاون بين المكسيك وأمريكا الوسطى، الذي يشمل أكثر من ١ ٠٠٠ نشاط تعاوني مع نيكاراغوا. وهذه التدابير تشمل التدريب،

ونقل المعارف التكنولوجية، وخدمات تطبيق التكنولوجيا والخدمات الاستشارية في مجال إيجاد الحلول لمشاكل معينة، مثل مكافحة الأمراض أو الإمداد بالطاقة في بعض المجتمعات المحلية.

وفي مجال التجارة، قامت الصلة بين بلدينا على أساس الرغبة في الاتجار الحر المنصف الشفاف بهدف إعطاء دفعة للتنمية. وفي السنوات الأخيرة تضاعف إجمالي حجم التجارة بين المكسيك ونيكاراغوا واستمر في الازدياد على الرغم من الحالة المالية المعاكسة التي واجهها بلدي في عام ١٩٩٥. وقد شملت جهودنا الرامية إلى إبرام معاهدة للتجارة الحرة نحو ٢٠ اجتماعا فنيا، الأمر الذي أدى إلى تبادل الأفكار بصورة مكثفة وصدور بعض القرارات. ونحن نقترب أكثر من أي وقت مضى من تحقيق نتيجة ختامية لصالح بلدينا معا.

وكل ما سبق يبين اعتراف حكومة المكسيك بالدور الحفاز الذي يؤديه التعاون الدولي في عملية انعاش نيكاراغوا وتعميرها.

ومرة أخرى تضيف المكسيك صوتها إلى أصوات من ينادون المجتمع الدولي والمنظمات الدولية - لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف تنمية البلدان الأمريكية - لكي يواصلوا دعم الجهود الرامية لضمان ترسيخ المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضع أساس للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.

وختاما، نطلب من الجمعية العامة أن تجدد تأييدها لنيكاراغوا باعتماد مشروع القرار، المطروح علينا بتوافق الآراء.

السيد لاكلوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لدى تناولي اليوم بند جدول الأعمال المعنون "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، أود أن أؤكد اهتمام حكومة بلدي بعملية الانعاش والتعمير تلك وكذلك بالدعم الدولي الذي تحصّل عليه.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز هنا التقدم الهام الذي تم إحرازه في نيكاراغوا في الميدانين السياسي والاقتصادي منذ اعتماد القرار بشأن هذا البند في الدورة الخمسين للجمعية العامة في العام الماضي.

لقد تابعت حكومة بلدي باهتمام كبير العملية الانتخابية التي جرت في نيكاراغوا، وتُوجت بإجراء الانتخابات يوم ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر، والتي اتسمت بارتفاع نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فيها ارتفاعا كبيرا وتمثّت في مناخ يسوده السلام والاحترام على نحو يستحق التنويه.

وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى النتائج الإيجابية التي تفصح عنها بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في ذلك البلد والتي تشير إلى حدوث انتعاش في اقتصاد نيكاراغوا وإصلاحات هامة تم الاضطلاع بها لتحرير الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على المنافسة.

ولا بد من أن يُترجم الجانبان الاقتصادي والسياسي إلى تحسينات كبيرة في مستوى معيشة شعب نيكاراغوا، الذي يعتبر هدف هذه العملية والمستفيد الرئيسي منها.

وفي السنوات الأخيرة، أولت اسبانيا اهتماما خاصا للتعاون مع نيكاراغوا ليس فقط على الصعيد الثنائي، بل أيضا في إطار الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ويتم التعبير عن تعاون اسبانيا الثنائي مع نيكاراغوا من خلال لجان مشتركة بين البلدين. ويكمل هذا التعاون المؤسسي الآليات الاسبانية لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ إلى نيكاراغوا بهدف المساهمة في غوث السكان في أوقات الكوارث الوطنية كالكارثة التي وقعت مؤخرا هناك.

ومن بين برامج التعاون التي يجري النظر فيها في إطار الاتحاد الأوروبي مشروع لدعم الجمعية الوطنية في نيكاراغوا، التي تعززت صلاحياتها وسلطتها منذ إدخال الإصلاحات الدستورية عام ١٩٩٥. وينبغي أن يشكل هذا عنصرا أساسيا في عملية توطيد الديمقراطية في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، أود أن أذكّر بتوقيع بلدي على اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أواخر عام ١٩٩٥ لإنشاء صندوق استئماني برأس مال قدره ١١ مليون دولار لتمويل البرامج التي تساهم في توطيد الحكم في أمريكا الوسطى، وبالتالي في نيكارغوا.

وأود أيضا أن أذكّر بالتعاون المكثّف الذي تطوره اسبانيا مع أعضاء آخرين في الأمم المتحدة ومع ممثلي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيكاراغوا في إطار فريق الدعم المخصص لذلك البلد. وقد ثبتت فعالية هذا التعاون. لذا ينبغي أن يستمر ونحن ملتزمون بالعمل من أجل استمراره.

وكما أشرت في مستهل بياني، علقت اسبانيا اهتماما خاصا على العملية الانتخابية في نيكاراغوا. وقد التزم بلدي بهذه العملية على مسارين. أولا، تعهدنا بالتزام من خلال مشاركة مؤسسة اسبانية لها اعتبارها - بتمويل اسباني - أسندت إليها مهمة عد أصوات الناخبين الذين يدلـــون بأصواتهم وتجهيز البيانات، نتيجة لاتفاق تم التوقيع عليه من جانب تلك المؤسسة والمجلس الانتخابي الأعلى لنيكاراغوا.

ثانيا، تعهدنـــا بالتزام آخر من خلال إيفاد بعثة مراقبيـــن للانتخابـــات كانوا حاضرين أثناء عملية التصويت. وعلى الرغم من ظهور بعض الصعوبات، جرت الانتخابات في مناخ يسوده الاعتدال، اعتبرناه إيجابيا للغاية.

وتمثّل عملية إنعاش نيكاراغوا وتعميرها تحديا ينبغي ألا يُترك ذلك البلد يتصدى له وحده، بل يجب أن يشاركه المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، تود حكومة بلدي أن تعترف فـــي هـذا المحفل بالجهود التي تبذلها القوى السياسية والجهات الفاعلة الاقتصادية والأهم من ذلك شعب نيكاراغوا نفسه للسير قُدما على هذا المسار. وفي الوقت نفسه، نرحب بوجود هذا البند مرة أخرى على جدول أعمال الجمعية العامة كبرهان قاطع على الأهمية التي يعلّقها المجتمع الدولي عليه.

لكل هذه الأسباب تحث اسبانيا الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم والمساعدة إلى نيكاراغوا لتوطيد السلام والديمقراطية ولتنمية ذلك البلد. وتود اسبانيا أيضا أن تكرر تأكيد دعمها والتزامها المستمر لتلك المهمة.

واهتداء بهذه الروح، اشتركـــت حكومة بلدي في تقديم مشروع القرار A/51/L.3، الـــذي نأمل أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

السيد ميلنديز - باراهونا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أشترك بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى في المناقشة حـــول البنـــد ٣٦ من جدول الأعمـــال "تقديـــم مساعـــدة دولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية". وإذ أفعل ذلك فإنني أود أن أؤكد الأهمية التي نعلقها على عملية الانعاش في ذلك البلد الشقيق.

وأود أن أوضح أولا أننا نلتزم تماما بالبيان الذي أدلى به سفير نيكاراغوا السيد إيريش فيلتشيز آشير.

لقد عانت شعوب أمريكا الوسطى من آثار المشاكل الهيكلية التي اتسمت بها البلدان النامية تاريخيا. وكانت هذه المشاكل - بطبيعتها الذاتية وعدم وجود حلول عادلة ومنصفة لها - السبب الجـــذري للصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بلغـــت ذروتهـــا باندلاع صراعات مسلحة في تلك المنطقة خلال عقد السبعينات - ونتيجة لذلك تراجعت جهودنا لتحسين مستوى المعيشة لمجتمعات أمريكا الوسطى. والذين عانوا من الصراعات المسلحة من بيننا كانوا أشد المتضررين.

وتفاقمت هذه الحالة في أمريكا الوسطى بسبب أن الطبيعـــة لـــم تكـــن رحيمـــة تجـــاه شعوبنا، التي كثيرا ما تعرضت جهودها من أجل تحسين مستويات معيشتها للاحباط بسبب الدمار الناجم عن كوارث طبيعية مختلفة مثل الهزات الأرضية، والعواصف المدارية، والأعاصير، والفيضانات، والانفجارات البركانية وما إلى ذلك. وقد كان لذلك كله نتائج مأساوية ليس فقط بسبب الخسائر في الأرواح البشرية وإنما أيضا بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي أجبرتنا على التماس المساعدة الغوثية الإنسانية. وامتصت تلك الحالات الموارد التي كانت ستخصص لـــولا ذلك لبرامـــج التنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية.

إن نيكاراغوا، وهـــي أحـــد بلدان أمريكا الوسطى، تغرض شعبها لأشد المعاناة من هذه المشاكل. وقد بذلت جهـــودا هائلـــة مـــن أجل تعزيـــز السلام، والاستقرار، والمصالحة، والتعمير، والانتعاش الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية. وحظيت هذه الجهود بالتضامـــن والدعم من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقُدم الدعم المعنوي والمادي من خلال العون التقني والمالي والتعاون الدوليين.

وقد حققت نيكاراغوا مع بقية بلدان أمريكا الوسطى تقدما كبيرا في تذليل تلك الصعوبات. ومع ذلك، ما زالت هناك مشاكل خطيرة لم يتم التغلب بشكل تـــام علـــى

أسبابها، لا سيما الأسباب التي لا يستطيع الإنسان أن يتحكم فيها مثل الكوارث الطبيعية.

وتنظر بلدان أمريكا الوسطى بارتياح إلى البرامج التي يجري وضعها في نيكاراغوا بدعم من المجتمع الدولي من أجل حل مشاكل التنمية الملحة، خصوصا في الميدان الاجتماعي، ولا سيما بالنسبة للبرامج التي توضع لصالح قطاعات المجتمع الأكثر تعرضا للخطر والتي تتأثر بشكل مباشر وعميق للغاية من أي أزمة قد تحدث.

ونحن ممتنون في هذا الصدد لتقرير الأمين العام (A/51/263) بشأن البند ٣٦ من جدول الأعمال. كما نؤيد تمام التأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.3، الذي يناشد منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين تكملة الجهود الوطنية المبذولة في نيكاراغوا من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والمستدامة مما يمكنها من السير قدما لتحقيق ظروف أفضل لشعب نيكاراغوا.

ونؤكد من جديد حاجة نيكاراغوا إلى الوصول إلى مصادر تمويل ميسَّرة، حتى يتسنى توفير الحوافز للانتعاش الاقتصادي في إطار الارتباطات واستراتيجية التنمية المعتمدين في أمريكا الوسطى. وينبغي أن يتضمن ذلك استعراضا لما يقع على كاهل البلد من عبء خدمة الدين. ثم إن توفير الدعم للرفاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتقدم في هذه المجالات، هما أمران يفيدان منطقة أمريكا الوسطى برمتها.

لقد دعمنا محاولات نيكاراغوا للتحول من بلد خربته الحرب والكوارث الطبيعية إلى بلد في مرحلة انتقال نحو تعزيز الديمقراطية والاستقرار ودفع عجلة التنمية. وهذا الدعم مدون في التزامات اعتمدت في اجتماعات القمة الرئاسية لأمريكا الوسطى، وفي قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا الموضوع. وتعاون أمريكا الوسطى مع نيكاراغوا مدون أيضا ومنفذ من خلال اجتماعات شتى عقدت على المستوى الإقليمي.

ونحن واثقون بأن مشروع القرار، الذي نشارك في تبنيه، سوف يُعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند.

والآن تبت الجمعية في مشروع القرار A/51/L.3.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.3؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٨/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود أن أعلن للأعضاء أنه، بالنسبة لبرنامج عمل الجمعية العامة، سيكون أول بند تنظر فيه الجمعية صباح يوم الثلاثاء ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الذي صدر صباح اليوم بوصفه الوثيقة** A/51/548. **وتبعا لذلك، سننظر في البند ٤٧ من جدول الأعمال، المعنون "مسالة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة"، بوصفه البند الثاني.**

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.